إلى الأمام إلى الأمام إلى الأ

إلى الأمام

مجلة سياسية فكرية مغربية

تصدر مؤقتا مرة كل شهرين

العدد
8
دجنبر
1993

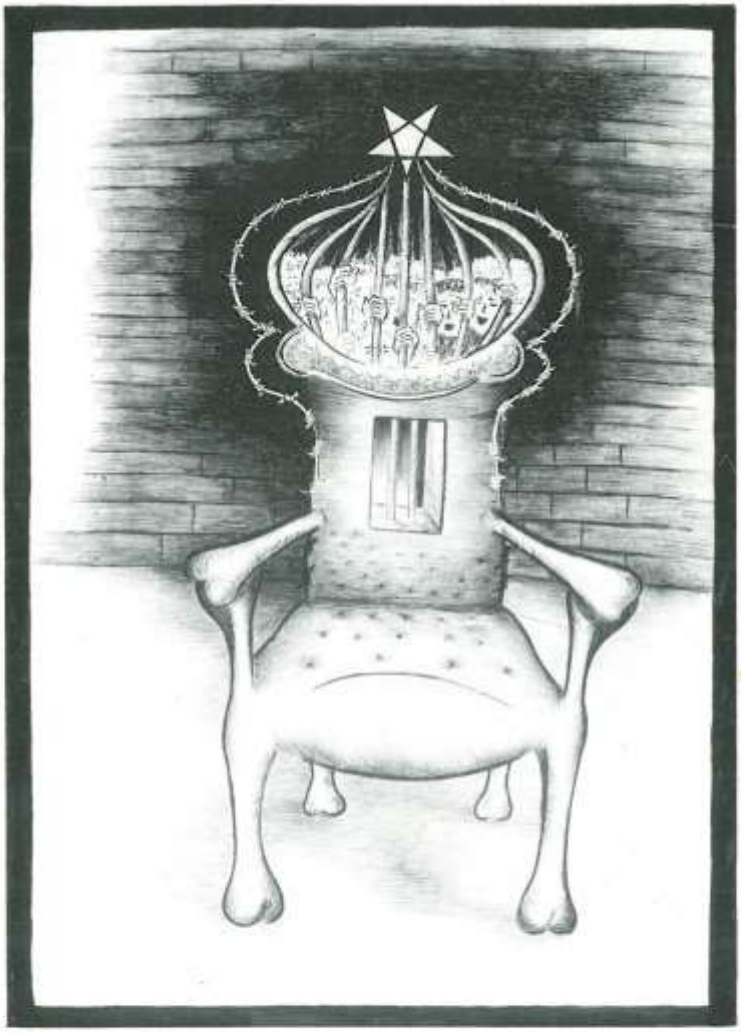

لنتّحد جميعا للقضاء على الإستبداد

موادّ العدد

عدد 8 - دجنبر 1993

كلمة أولى
لنتحد جميعا للقضاء على الإستبداد
ص 2

من أجل ممارسة نقابية بديلة
ص 5

معركة جبل عوّام
ص 7

ملاحظات أوّلية
ص 9

مساهمة في مناقشة «تأملات نظرية»
ص 10

إطلاق النقاش حول إتفاق «غزّة أريحا أوّلا»
ص 12

بعد إتفاق أوسلو.. أيّ مصير للشرق الأوسط ؟
ص 14

خريف الشهداء، فصل الألوان الجميلة
ص 18

مديرة النشر
ماري-كرستين أولاس

رئيس التحرير
أبراهام السرفاتي

عنوان المراسلة
BP 257 - 93511 Montreuil Cedex
FRANCE

Fax. (33 - 1) 48 76 45 63

الحساب البريدي
CCP 13025 17 K PARIS

كلمة أولى

لنتّحد جميعاً للقضاء على الإستبداد

أريد في البداية أن أنبّه القارىء إلى أنّ النصّ الحالي لا يُلزِم إلاّ كاتبه : فهو لا يُلزِم منظمة إلى الأمام ولا هيئة المجلّة. منذ البداية، قرّرت هذه الهيئة أن يكون النقاش حرّا حتّى تكون مساهمة المجلّة في الحياة السياسية المغربية أكثر فاعلية : إنّ المقال التالي في هذا الظرف الهام من تطوّر الصراع بالمغرب، يندرج ضمن هذا المجهود.

كنت أودّ أن أبدأ مقالي بالحديث عن استقالة عبد الرحمن اليوسفي، التي تسجّل بالفعل منعطفا في الحياة والنضال السياسيين بالمغرب، وسأعود إلى هذا الحدث فيما بعد. لكن ها أنذا أقرأ البارحة الرسالة المفتوحة لخالد الجامعي، رئيس تحرير جريدة "الرأي" l'Opinion، الموجّهة لـ "وزير الدولة للداخلية والإعلام".

لم يحصل بعد معرفة خالد الجامعي شخصياً، لكن كنت أعرفه من خلال قراءة افتتاحياته الصحفية وعن طريق التلفزة. كنت أعرف بأنّه واصل طريق والده الذي كان "أوّل وطني سياسي اعتُقِل" (حدث ذلك قبل 70 سنة!) وظلّ طوال حياته مثالا لكلّ المكافحين من أجل الإستقلال ؛ وقد تمكّنت من تقدير قيمته و صرامته.

للشباب الذين سيقرأون نصّي، أورد مقطعا من مقاله:

« أكثر من 24 سنة وأنا في المعارضة. لا أملك سيارة ولا منزلا، ولا حسابا بنكيا. لكنّي لم أتغيّر، مبادئي ظلّت دائما كما هي، تلك المبادىء التي تعلّمتها من الفقيه الغازي، بوشتة الجامعي، بوشعيب البزيد، المختار السوسي، الحاج عمر بن عبد الجليل، الهاشمي فيلالي، علال الفاسي، والمغاربة الذين تعلّمت منهم بمنزل والدي بدرب سبليون، زنقة 12 دار 9 بدرب السلطان بالدار البيضاء، المغزى العميق لمقولة الخليفة عمر بن عبد العزيز :

***الحكم قدوة وليس إكراها* ».**

أتوجه من جديد إلى الشباب الذين سيقرأون هذا النص، وعندما أقول "الشباب"، فإنني أعني، بعيدا عن كلّ أبوية، كل هؤلاء الذين منذ 23 سنة، شكلوا ويستمرون في تشكيل "الحركة الماركسية-اللينينية المغربية" في شكلها الأكثر اتساعا، أو الذين يرتبطون بها، كل هؤلاء الذين يجعلون من ذلك الحلم المستحيل الذي انطلق في شهر غشت من عام 1970، إنجازا لم يضع هباء.

لقد تشكّلنا كمنظمة وكحركة، تعارض دون هوادة الإستبداد الذي يخنق شعبنا ويدمر بلادنا منذ بداية الستينات: **وسنظلّ على هذا الطريق.**

لقد تشكّلنا أيضا على قاعدة مناهضة حازمة للنظام الملكي العلوي وجهازه المخزني عدوّ شعبنا منذ البداية (لن ننسى تخريبه للزاوية الديلائية، ولا حملات المخزن الهوجاء على قرانا، ولا تآلب هذه الدولة العلوية الثابت مع الرأسمالية الأوروبية الصاعدة، ولا خيانات الإستقلال) : **وسنظلّ على هذا الطريق.**

لقد تشكّلنا أيضا ونحن مقتنعين إقتناعا عميقا بأنّ جمهورية المجالس الشعبية -والتي رسمنا خطوطها العريضة منذ البداية وحدّدنا معالمها في برنامجنا الثوري المنشور في يناير 1991- هي وحدها الكفيلة بالجواب على المشاكل البنيوية التي يتخبّط فيها شعبنا وبلدنا، **وسنظلّ على هذا الطريق.**

لكن في غمرة إيماننا -لأنّ الأمر يتعلّق أيضا

بـ"إيمان"- باندفاعنا الثوري، تصدّينا أيضا لـ"الإصلاحية"، وذلك منذ أطروحاتنا التأسيسية، في "إيماننا" هذا، والذي يسمّى "التبشيرية الثورية"، كنّا نعتقد بأنّه يجب غزو الساحة النضالية بالمغرب في مواجهة الإصلاحية، وتُرجم ذلك بالصراعات التناحرية التي أدّت إلى تقسيم الحركة الطلابية، حيث مازالت تعاني من آثارها لحدّ الآن.

بالتأكيد عاملتنا المعارضة البرلمانية بالمثل. ليس فقط فيما يخصّ مناهضتها لنا، بل أيضا فيما يتعلّق بمواقفها وتراجعاتها المعتادة أمام النظام كلّما أشهر هذا الأخير عصاه، خصوصا وأنّ الحسن عرف بدهائه كيف يمدّ إليها مباشرة بعد العصا بجزرة، غالبا ما تكون منخورة من الداخل!

لقد توفّرت لدى خالد الجامعي الشجاعة، التي تظلّ شيئا نادرا لدى **جميع** المناضلين المغاربة، ليعترف بذلك:

« *أعترف بأنّنا نتحمّل، كمواطنين و كرجال صحافة، قسطا وافرا من المسؤولية عن هذه الوضعية. ذلك لكوننا قبلنا اللّعبة، لكوننا قبلنا بقواعد ليس هناك أيّ قانون يفرضها علينا، لكوننا جعلنا ظهورنا تنحني، ناسين بأنّ لدينا عمودا فقريا، وظيفته الأولى، هي تمكيننا من الوقوف منتصبين ورفع رؤوسنا، لكوننا وصلنا إلى أن نتجاهل بأنّ بلادنا تتوفّر على ترسانة من القوانين التي تحميها. إنّ هذا التجاهل كان مقصودا ومشجّعا من طرف أولئك الذين كان يخدمهم هذا الأمر.*

إنّ التنازلات الصغيرة تنتهي دائما بالتحوّل إلى تواطؤات كبيرة، والجبن والخوف إلى خضوع وإنصياع.

إنّ شطط السلطة يتغذّى من خوفنا، من جبننا وإنصياعنا اليوميين. »

على الرفاق ومناضلي اليسار الجذري الذين يُعبّرون عن تشاؤمهم تجاه الأحزاب السياسية للمعارضة البرلمانية، والذين يرجعون باستمرار للماضي لتبرير تشاؤمهم، أن يزنوا هذه الكلمات.

بالتأكيد، يُضخّم خالد الجامعي من وزن القوانين التي "تحمي" البلاد من الإستبداد. إنّ قراءة "التعديل الدستوري" المزعوم (1992) أظهر منذ البداية بأنّه يندرج في نفس نهج الدساتير المخزنية للحسن (أنظر افتتاحية العدد 3 بتاريخ شتنبر 1992 لهذه المجلّة).

قطعا، كان يتوجّب على الأحزاب **الثلاثة** للمعارضة البرلمانية أن تناضل من أجل مجلس تأسيسي ذي سيادة، عوض "إصلاح" الدستور الحالي. وأنا أعرف بأنّ في صفوفهم العديد من الذين يقترحون ذلك.

لكنّ، الجوهري لا يكمن في هذا الإختلاف، الذي سيتمّ تجاوزه. إنّ ماهو جوهري هو أن يستوعب الرفاق ومناضلو اليسار الجذري خارج هذه الأحزاب المغزى العميق لإستقالة عبد الرّحمن اليوسفي وتأثيرها على المعارضة البرلمانية.

بالنسبة لمنظمة إلى الأمام بالدّاخل، بما في ذلك السجون، توقعنا قدوم هذه الحركة منذ مدّة. كان ذلك في خضمّ نهوض الحركة الديمقراطية المغربية منذ نهاية الثمانينات. في يناير 1991، حدّد بيان 13 معتقلا سياسيا بحيّ 1 في السجن المركزي بالقنيطرة -ومن بينهم كلّ رفاق إلى الأمام بهذا الحيّ- النضال ضدّ السلطة المخزنية كهدف مركزي.

بالنسبة للمنظمة، كانت الخطوة النوعية -تلك التي تُمفصل بين النضال الديمقراطي الحالي والهدف الثوري*-، قد تمّ قطعها ببيان 28 فبراير 1991، في نهاية حرب الخليج ضدّ الشعب العراقي الشقيق.

ففي استخلاصه لدروس النضالات الطبقية التي بلغت أوجها في الإضراب العام لـ14 دجنبر 1990، وأيضا النضالات القومية في يناير/فبراير 1991، سطّر البيان المذكور كهدف مركزي للنضالات الحالية **إسقاط النظام الإستبدادي والخياني للحسن الثاني**، دون أن تُطرَح بالضرورة، في المرحلة الرّاهنة، مسألة الملكية، لكن دون أن يعني ذلك في ذات الوقت تزكيتها أبدا. هذا الهدف تمّ تدقيقه في بيان المنظمة بمناسبة ذكراها 21 الصادر في 31 غشت 1991.

منذ اليوم الأول من وصولي إلى المنفى مُرغما بفعل طردي اللاّقانوني من طرف ادريس البصري، **بقيت ملتزما بحدود هذا الموقف**، الذي لم أكف عن شرحه وتحليله منذ استجواباتي الأولى و **في جميع** نصوصي اللاحقة المتعلّقة بالمغرب. وأعفي القارىء من التذكير بها مرّة أخرى.

يتعلّق الأمر بفتح ثغرة لإحداث **إختراق ديمقراطي** بالإرتكاز على نضال الشعب المغربي، كلّ الشعب المغربي بما فيهم الطبقات المتوسطة. إنّ الوحدة في النضال لـ **جميع** القوى الوطنية والديمقراطية لشعبنا المناهضة لسلطة المخزن هي إحدى مفتاحَيْ هذه الثغرة، أما المفتاح الثاني -وكلاهما ضروريان- يكمن في تطوّر المجتمع المدني والتنظيم الذاتي للجماهير.

منذ مارس 1992، تاريخ انطلاق العملية السياسية الجديدة للحسن، لم تكفّ أحزاب المعارضة البرلمانية من التأرجح تحت تأثير تناقضاتها الداخلية ما بين الصمود أمام عملية الإغراء الحسنية وبين مساندة هذه العملية. وإلى حدود 19 شتنبر 1993، تاريخ استقالة اليوسفي، كان اتجاه المساندة الذي يدافع عنه يمين تلك الأحزاب هو الذي ينتصر في أغلب الأحيان. لكن منذ ذلك الحين، لم تزد التناقضات الطبقية بين مجموع الشعب المغربي و سلطة المخزن إلا احتدادا. وتعزّز المجتمع المدني، وتنامتنا الحركة الديمقراطية الجذرية لتمتدّ إلى داخل أحزاب المعارضة البرلمانية نفسها.

لقد ساهم في ذلك بشكل واسع كلّ من تصريح نوبير الأموي في فبراير 1992 "في ظلّ ملكية برلمانية، الملك يسود ولا يحكم"، وانتشار لجان المطالبة بإطلاق سراحه على أساس وحدوي وجذري.

بفعل هذه الدينامية، عرف ذلك المطمح القديم للحركة الوطنية المغربية إلى مغرب حرّ وديمقراطي، الذي ذكّر به خالد الجامعي، نهوضا جديدا.

كما أنّ دخول الفقيه محمّد البصري منذ هذا الصيف للساحة السياسية المغربية العامّة قد سرّع من هذا النهوض في وقت حاسم

لقد قمت بتحليل هذه الصيرورة ثلاثة أشهر قبل

تبلورها الحالي، وذلك في مقال كتبته في 25 يونيو للجريدة الإسبانية El Mundo. وسأسمح لنفسي بالتذكير بخلاصته:

« يخترق الحركة الديمقراطية المغربية تيّاران:

١- تيّار جذري يتسع ويتنظم بالبلاد حول لجان مساندة نوبير الأموي، في النقابات، داخل قواعد أحزاب المعارضة البرلمانية، وعلى يسارها؛

٢ - و تيّار مهادن يتواجد خصوصا داخل التقنو-بيروقراطية، ومن خلالها في أجهزة أحزاب المعارضة البرلمانية، وبالخصوص الإتحاد الإشتراكي وحزب الإستقلال -هذان الحزبان اللذان تقدما بلائحة مشتركة في انتخابات هذا اليوم.

إنّ هذا التيار الأخير يعتبر أنّه من الممكن تغيير الأمور من داخل النظام ويتمنّى أن يخرج قويّا بما فيه الكفاية من انتخابات اليوم للمشاركة في الحكومة المقبلة. لقد كان الحسن حاذقا حين ترك باب هذا الإحتمال مفتوحا، لكن حتّى لو افترضنا أن المخزن سيحقق وعوده -لأنّه في جميع الأحوال يتعلّق الأمر بنتائج تحدّد على أعلى مستوى-، فإنّ هاته الأحزاب ستكون سجينته. إنّ برنامج هاته الأحزاب، المطبوع بتصوّر تقنوقراطي سيصطدم بالواقع البنيوي الحالي بالمغرب الذي لا يمكن الخروج منه إلا بواسطة تغيير سياسي بنيوي.

لكن الأهمّ لا يكمن هنا. فإنّ يستعمل المخزن دهاؤه لنصب هذا الفخّ أو أنّ يظلّ متشبثا بسلوكاته البوليسية التقليدية، فديناميةالحركة الديمقراطية الجذرية اتخذت على مايبدو مسارا لا رجعة فيه. ففي الحالة الأولى يمكن أن تعرف تراجعا مؤقتا إلى حين أن تتبدّد الأوهام، لكي تنطلق أكثر قوّة ؛ وفي الحالة الثانية، يمكن أن تعرف بسرعة أكبر إنطلاقة جديدة.

في نهاية المطاف، لابدّ للحسن عاجلا أم آجلا، أن يستسلم أو يستقيل. لكن عندما نعرف الشخص وجهاز المخزن المرتبط به، فإنّ استسلامه يبدو ضعيف الإحتمال. »

لقد ظلّ المخزن "متشبثا بسلوكاته البوليسية التقليدية". إن مافيا مصاصي الدماء والجلادين تظلّ دائما مافيا، ويظلّ زعيم المافيا زعيم مافيا، كما هو أمر جلاد تازمامارت الذي يظل جلاد تازمامارت. هذه الحقيقة لم يعد ممكنا تجاهلها، من طرف أولئك الذين تناسوها، بعد أن فاحت رائحة "التزوير الفجّ" لـ 17 شتنبر (التعبير لجريدة لوموند الصادرة في 6 نونبر) وليست وقاحة الخطاب الملكي لـ 6 نونبر هي التي ستُكذّب هذه الحقيقة. لأنّ هذه الحقيقة لا يمكن تكذيبها.

تحت تأثير حدث 17 شتنبر، والذي بمقابله أخذ فعل هذا المخاض البطيء لنضالات ونهوض التيار الجذري كلّ قوّته، فرضت حقيقة واقع المناضلين المتجذرين في نضالات الحركة الوطنية نفسها على أولئك الذين، أقول، أنّهم إخواننا في المعركة. ذلك هو سبب استقالة عبد الرحمن اليوسفي كما هو الشأن بالنسبة لرسالة خالد الجامعي المفتوحة و تصريح امحمّد بوستة الذي جاء كجواب على الحسن باسم أحزاب المعارضة البرلمانية الثلاثة: "ألف مرّة لا"! خلال تلك الأمسية من يوم 29 أكتوبر حيث، من الرّباط إلى مقهى ليب Lipp، مكان الجريمة، كنّا نحيي جميعا اختطاف المهدي بن بركة.

لقد استعادت مكانتها وفي لحظة واحدة حقيقة معارك هذا القرن.

لنحيّي عاليا هذه الحقيقة، لنحيّيها عاليا. أتوجّه إليكم أيّها الشباب، وانظروا إلى تلك البلدان التي حولنا، إلى البلدان المغاربية الشقيقة، وبالأخص إلى جزائرنا الشقيقة -وأقول جزائرنا لأنّها من لحمنا- التي تتمزّق بفعل المأساة.

لنا في المغرب إمتياز يمنحنا إمكانية رسم استمرارية نضالية طوال هذا القرن، بدءا بـ"ريبوبليك"** (Ripublik) الريف الأوسط التي وقفن في بداية هذا القرن ضدّ المخزن وحركة 1908 من أجل وضع دستور إلى الجمهورية الريفية 1921 - 1926، مرورا بعريضة المطالبة بالإستقلال في يناير 1944 ووصولا إلى النضالات الحالية، بعد أن قدّم شعبنا العديد من الشهداء. تلك هي القوّة والإرث الثمينين للحركة الديمقراطية المغربية، الأكثر قوّة اليوم بفضل تنامي ويقظة الطبقة العاملة المغربية والجماهير الكادحة. لكن مثل هذا الإمتياز يفرض على جميع المناضلين المغاربة أن يُحافظوا عليه خدمة لشعبنا، ومن أجل مجموع المغرب الكبير.

لِنعرفْ كيف نحافظ على هاته الإستمرارية، لِنحافظ عليها!

لِنتّحدْ جميعا للقضاء على الإستبداد!

وفي الختام سأسرد المهام التي كنت قد ذكّرت بها منذ افتتاحية العدد 2 من هذه المجلّة، في ماي 1992:

« يظلّ الحلّ هو تنامي القوى الديمقراطية، وضمنها القوى الجذرية، وتعبئتها من أجل إطلاق سراح النويبر الأموي فوراً ودون شرط، من أجل تحقيق منعطف سياسي بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والمختطفين وعودة المنفيين، المثابرة واليقظة في المعركة من أجل دستور جديد دموقراطي فعلا يبلوره الممثلون الحقيقيون للشعب ومن أجل تشييد دولة الحقّ والقانون و القضاء على الطبيعة المخزنية للدّولة ».

لقد تمّ إنتزاع هذه المهمّة الأولى، في الوحدة وبالنضال. لِنمُرّ إلى المهامّ الأخرى.

أبراهام السرفاتي

باريس 26 نونبر 1993

* إنّ تفسير هذا التمفصل تمّ تقديمه في العدد 1 من هذه المجلّة وإعادته في العدد 6.

** ريبوبليك Ripublik نوع من نظام السيبا ساد بين نهاية القرن 19 و بداية القرن 20 في الريف الأوسط (قبائل آيت ورياغل)، يعتمد بالأساس على مواجهة المخزن.

مهامّ المناضلين الديمقراطيين من أجل ممارسة نقابية بديلة

تعرف الساحة النقابية المغربية عدة نقاشات، وسط المناضلين الديمقراطيين عموما، وخاصة مناضلي اليسار الجديد (وهذا النقاش موجود ايضا وسط تيارات الاتجاه الاسلامي في المغرب، رغم ان النقاش وسط هذا التيار الاخير له منطلقات واهداف اخرى..).

ولقد أثيرت هذه النقاشات منذ مدة على صفحات عدد من الجرائد والمجلات (الأفق، حرية المواطن، التجمع، المواطن، مجلّة إلى الأمام..)، بالاضافة الى المساهمة القيمة للمناضلين الديمقراطيين في النشرات الداخلية للنقابات.

لكن يبدو ان هذا النقاش لازال متعثرا، ومترددا، ولم يتمكن بعد من طرح الاسئلة الصحيحة حول واقع الحركة النقابية، تساعد على التقدم في بلورة تصور بديل ديمقراطي، للدفاع عنه لدى القواعد النقابية، ونساهم بذلك في اخراج الحياة النقابية من الانغلاق، والتحجر من جهة، والتبعية السافرة والفجة من جهة اخرى.

ولعل غياب الاجابة عن المشكلات المطروحة على هذه الجبهة هي نقطة الضعف التي عرقلت تطور النقاش حول بديل سياسي (او ما يسمى بالتجميع)، وتعثّر المبادرات التي طرحت الى حد الان. ذلك لان القاعدة الاساسية التي تعطي للنقاش الجاري حول البديل السياسي معقوليته ومشروعيته هي ما حققه مناضلو اليسار الجديد من توغل في الحركة النقابية لعموم الشغيلة. بالاضافة الى ما راكمته الأطر السياسية لهذه الحركة من خبرة سياسية وتجربة غنية خلال اكثر من عشرين سنة من الكفاح القاسي في الساحة الجماهيرية وفي سجون المملكة.

تجري هذه النقاشات وحركة الطبقة الشغيلة تعرف وضعا صعبا بسبب الازمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي وصل اليها الاقتصاد المغربي. مما جعل الباطرونا تعتقد ان فرصتها الذهبية قد حلت، لتنظيم التراجع على كل المكتسبات التي راكمتها الطبقة العاملة منذ عهد الحماية. وتجد مطالب الباطرونا دعما ومساندة لها من طرف مراكز خارجية (البنك الدولي وصندوق النقد) وهي بذلك عازمة على اعادة النظر في قانون الشغل «المطبق» حاليا لكي يتلائم مع «حرية السوق» وتعتبر ان تدخل الدولة لتحديد الحد الادنى للاجر، هو بمثابة تدخل في حرية العمال والشعب المبلتر في بيع قوّة أكتافه، ويعتبرون ان مكاسب الطبقة العاملة في القطاع المقنن (العطلة السنوية، الشهر الثالث عشر، التعويضات العائلية، والتغطية الصحية والتامين...) كلها بدع من مخلفات الاستعمار.

لكن المركزيات النقابية والنضالات العمالية وغموض المستقبل السياسي للبلاد، كلها عوامل كابحة لهذا التيار، وهذا يفسر التردد الحاصل في المؤسسات الدستورية على اخراج وتمرير مدونة الشغل القابعة في أرشيفات البرلمان السابق.

> إنّ المعوقات الأساسية التي يجب أن ينصبّ حولها نقاش المناضلين الديمقراطيين (...) هي مشكل التعدّد النقابي والديمقراطية النقابية

أما على مستوى الممارسة فان ما يجري الآن لدى العمال الفلاحيين يعطينا درسا نموذجيا حول منظور المنكتطس (القطاطعية) المغربية للكيفية التي يجب أن يُطبّق بها قانون الشغل.

فرغم أن الخوصصة تمت في «واضحة النهار» بالمقارنة مع تقاليد المخزن وحاشيته في نهب أراضي الفلاحين المغاربة فإن إلتفاف المنكتطس على اتفاقيات مع ممثلين العمال لم يمض على توقيعها اكثر من سنة واضطرار العمال الى خوض الاضرابات والاعتصامات وتنظيم مسيرات وكتابة العرائض والبيانات للدفاع عن تطبيق القانون، دليل على أن وقت التبوريدة لم يأت بعد، وأنّ برجوازيتنا لن يهدأ لها بال حتى تُحوّلنا الى عبيد فوق أراضينا.

أمّا هؤلاء المستثمرين الاجانب الذين جعل المخزن من مسالة إقناعهم ليفدوا علينا بأموالهم في مرتبة قضية وطنية، فإن همجيتهم وخبثهم يضاهي همجية المنكتطيس الوطني. إنهم يشبهون نشالي حقائب النساء في درب عمر. يقيمون مؤسسات إنتاجية وبعد مضي خمس او ست سنوات عندما يبدأ تحرك العاملات والعمال للمطالبة بتقنين وضعيتهم، وبمجرد ما تظهر بوادر الاحتجاج المنظم يحمل هؤلاء حقائبهم ويقفلون مؤسساتهم مستعنين بترسانة المخزن القمعية لتغطية هروبهم، لينتقلون مباشرة بعدها الي حي آخر أو مدينة أخرى أو بلد آخر من بلدان ما يسمّى بالعالم الثالث ليعيدوا نفس المسلسل، ويتسبّبون في نفس المأساة لمئات من العمّال والعاملات.

أما على مستوى الحركة النضالية للطبقة العاملة وعموم الشغالين فإنها عرفت تطوّرات وقفزات سواء من حيث شكل المعارك، وطول نفسها، ومضمونها الكفاحي، بعد أن أصبح الإضراب العام شكلا نضاليا مألوفا لدى الطبقة العاملة في السنين الأخيرة. إذ تطوّرت عدّة أشكال نضالية (النضالات القطاعية، نضالات على صعيد المدن، والجهات، الإعتصامات، المسيرات، الإضراب العام أو التلويح به، تنظيم مسيرات إلى الرباط...).

إلا أنّ عوامل الإعاقة كثيرة إلى درجة تبدو فيها هذه المكتسبات متواضعة وعاجزة عن تنظيم مقاومة الطبقة العاملة الدفاعية للحفاظ على

مكتسباتها وضمان مستقبل أبنائها.

إنّ المعوقات الأساسية التي ينبغي أن ينصبّ حولها نقاش المناضلين الديمقراطيين عموما من مختلف الحساسيات ومناضلوا اليسار الجديد هي مشكل التعدّد النّقابي والديمقراطية النقابية.

مسألة التعدّد النقابي

١) إن الإمتياز الذي يجعل مناضلي اليسار الجديد مؤهلين لمناقشة هذه المسالة بكل تجرد وموضوعية ومن ثم يفرضوا مناقشتها وسط إطاراتهم النقابية هو أنهم لم يُقدّموا أبدا «ولائهم» لأيّة مركزية نقابية و دافعوا دائما على مبدأ الوحدة النقابية للطبقة العاملة ودعوا دائما المناضلين الى العمل حيثما يوجد العمال والنضال وفي النقابات التي يختارها العمّال أنفسهم.

كما دعوا في السنين الأخيرة الى فتح قنوات التقارب على المستوى المحلي بين مناضلي النقابتين الأساسيتين في البلاد: الإتحاد المغربي للشغل (إ.م.ش) والكنفدرالية الديمقراطية للشغل (ك.د.ش). وهذا ما اعطى نتائج مهمة في بعض القطاعات وفي بعض المناطق.

لكن هذا لا يمنعنا من تسجيل بعض المظاهر السّلبية التي بدأت أعراضها تظهر في ساحة الديمقراطيين والتي تتوجه نحو إعادة إنتاج نفس الثقافة السائدة.

٢) لم يعد خاف على كل مناضل نقابي منسجم مع نفسه الوضع المعقد الذي خلّفه الإنشقاق النّقابي الذي قاده المناضلون الاتحاديون ضد بيروقراطية الإتحاد المغربي للشغل. كما لن تخفى عنه الطريقة الهزلية التي طُرد بها مناضلو حزب التقدم والاشتراكية خلال هذه السّنة من الإتحاد المغربي للشغل. إنّ التعدد النقابي أصبح أمرا واقعا يجثم بثقله على النضالات الكبرى التي تخوضها الطبقة العاملة. وقد برز هذا الورم في الجسم العُمّالي خلال الإضرابات العامة التي دعت لها ك.د.ش خلال السّنين الأخيرة.

ولعلّ الدّرس الأساسي الذي يمكن استخلاصه من الصراعات السياسية التي خاضها شعبنا خلال السنوات الثلاث الاخيرة هو أنه في غياب تحقيق تقارب أو تنسيق نضالي بين المركزيتين الأساسيتين ، إ.م.ش و ك.د.ش، لا يمكن خلخلة موازين الوضع السائد وتحقيق قُطب وازن ضد المخزن والمنكتطيس.

قد يبدو لبعض المناضلين أنّ مجرّد طرح هذا الشعار والنضال من أجل إنجازه في ظل عقلية الكانتونات السائدة وسط الأطر النقابية هو من باب التعجيز.

لكن التمعن في وضع الحركة النقابية وعلاقاتها بالصراع السياسي العام الجاري بين المخزن والحركة الديمقراطية والصراعات التي تخترق المركزيات النقابية يفرض على مناضلي اليسار الجديد تحديد تصوّر للعمل النقابي يرتكز على معالجة هذه المعضلة أوّلا، إنْ هُم أرادوا ألاّ يتحوّلوا إلى حطب في نار الصّراعات المتأجّجة بين ك.د.ش و إ.م.ش.

مسألة الديمقراطية النقابية

إنّ الدفاع عن ديمقراطية العمل النقابي هو السبيل الوحيد الممكن أن يُقرّبنا من إنجاز مهمة إعادة اللحمة بين أجزاء الطبقة العاملة التي تكيد لبعضها البعض ويسعى كل طرف إلى إرباك معارك نصفه الآخر. وبهذا الصدد ايضا هناك بعض المناضلين الذين يعتقدون بانّه لا فائدة من العمل على واجهة دمقرطة العمل النقابي في إ.م.ش لانّ من شأن ذلك صبّ الماء في طاحونة البيرقراطية. ويرى البعض الآخر بأن الهيمنة السياسية على الطبقة العاملة من طرف البرجوازية الصغيرة هو أخطر من مرض البيرقراطية...

إنّ مثل هذه الأفكار ليست سوى البوادر الأولى للتأثير والتبعية التي يفرضها الإنخراط النضالي اليومي في خندق ما.

لقد كان الكثير من الديمقراطيين إلى حدود سنتين أو ثلاثة يُعانون حصاراً خطيراً داخل ك.د.ش، لكن الشروط تبدّلت في ظرف وجيز، ليس فقط بضغط من القواعد بل أيضا بفضل إنتفاضات في القيادة النقابية نفسها.

وربّما يجري الآن مخاض غامض في الاتحاد المغربي للشغل قد يُؤدي في أحسن الأحوال إلى إبطال مفعول التيّارات الأكثر خبثا في داخل المركزية. إن طرح مسألة الديمقراطية للنقاش بين المناضلين يجب ان تستهدف :

- وضع تصوّر للتعامل الديمقراطي يُطبقه الديمقراطيون على أنفسهم أولا في الأماكن التي يتولّون فيها المسؤولية النقابية في الأجهزة. لأنّ الارتكان فيما بين الديمقراطيين إلى الوسائل التنظيمية النقابية قد يؤدي إلى الإنزلاق التدريجي. إذ أنّ هذه الأشكال التنظيمية موضوعة بالاساس لفرز كوادر البيرقراطية، والإرادات الفردية رغم أهميتها غير كافية للصمود أمامها.

- بعد ذلك وضع تصور للعمل مع القواعد دون الدّخول في صِدام مباشر مع الهياكل التنظيمية الرسمية في أفق النضال من أجل تغييرها عبر ضمان أوسع مشاركة.

- رسم خطوط للتعامل والتعاون في القطاعات والأماكن التي يتواجد فيها الديمقراطيون في النقابتين معاً.

- أخيراً وضع أسس للتعامل مع الفعاليات الأخرى في الميدان النقابي سواء في مراحل التنسيق والتعاون أو في مراحل الصراع الذي قد يُفرَض علينا في منطقة ما أو في نقابة معينة.

> يجب وضع تصوّر للتعامل الديمقراطي يُطبّقه الديمقراطيون على أنفسهم أوّلا في الأجهزة النقابية التي يتحمّلون فيها المسؤولية

وسيكون الهدف من هذا النقاش هو المساهمة في بلورة مدرسة نقابية بديلة لثقافة البيرقراطية وثقافة النقابيين الذين تكوّنا في «دفء» الإجماع الوطني» السيّء الذكر، مدرسة نقابية تحافظ على ما هو أصيل ومُشرق للحركة النقابية المغربية، مستفيدين من التجربة التاريخية لعمال أوربا وخاصة بإسبانيا في مجال دمقرطة العمل النقابي.

وادجمعة

نونبر 1993

معركة جبل عوّام

إعتصام شامخ في معركة مصيرية

يُنظّم منجميو جبل عوام منذ 26 يوليوز 1993 مخيما للإعتصام أمام مقر قيادة مريرت في إقليم خنيفرة.

وقد لجأ العمّال إلى هذا الأسلوب الحضاري لإثارة إنتباه المسؤولين في الإقليم والبلد وتحسيس الرأي العام المحلّي والنطني بخطورة المأزق الذي أوصلت اليه ادارة الشركة وضعية المنجم، وما يتهدد أسر 700 عامل وعائلاتهم (500 عامل، 105 إطار متوسط و18 مهندس)، بل سكّان المنطقة كلها.

وهذا ما يُفسّر إلتفاف سكّان مريرت والقبائل المجاورة حول معركة الإعتصام ومساندتهم لها بتقديم الخيام لبناء المخيم، وإعلان تُجّار مريرت لإضراب تضامني رمزي مع المعتصمين.

كما إلتفّ كلّ المناضلون من مختلف الحساسيات في المنطقة وجمعيات الدّفاع عن حقوق الانسان حول معركة العمال، التي حضيت بتغطية إعلامية مُكثفة في الجرائد التقدمية.

قبل التطرّق لأسباب الأزمة الحالية لشركة مناجم جبل عوام والتي تُوّجت بإعلان الإدارة في ماي 1993 عن صدور حكم بالتصفية القضائية ضد الشركة، لابدّ من تقديم تعريف موجز للمنجم.

تقوم شركة مناجم جبل عوام في نشاطها الإنتاجي على إستغلال بئرين أساسيين وهما، بئر جبل عوام وبئر إغرم أوسّار، مع وجود آبار أخرى مُجمّدة حاليا.

تُفيد نتائج التنقيبات الحالية على وجود إحتياطي مدّته 15 سنة بالنسبة للبئر الاول و20 سنة بالنسبة للثاني.

يتوفر المنجم على معمل للتصفية يعالج حوالي ألف طن من الانتاج الخام المستخرج يوميا يعطي انتاجا معدنيا موزعا كالتالي:

- ما بين 70 الى 90 طن في اليوم من الرصاص يحتوي عليما بين 100 الى120 كلغ من الفضة.
- ما بين 18 الى 25 طن من الزنك في اليوم يحتوي عليما بين 8 الى 10 طن من الفضة.

جدول الإنتاج:

نوع المعدن	القدرة الإنتاجية الدنيا شهريا	القدرة الإنتاجية العليا شهريا
الرّصاص	1500 طنّ	2300 طنّ
الفضّة	2700 كلغ	3250 كلغ
الزنك	430 طنّ	600 طنّ

ملكية الشركة:

تملك الشركة البلجيكية "الشركية الملكية الأستورية للمعادن" CRAM نسبة 74٪ من أسهم الشركة. ويملك "مكتب الأبحاث والمُساهمات المعدنية" 25٪.

في سنة 1990 دخلت "الشركة المعدنية للتويسيت" CMT كشريك ثالث. ومعلوم أنّ CMT خاضعة لأسهم وإدارة شركة CRAM.

وقد تولّت CMT إدارة شركة "مناجم جبل عوّام" بواسطة مُديرها العام، وفي 1993 سحبت CMT أسهمها والرئيس المدير العام التابع لها، لتعود ملكية مناجم جبل عوام إلى CRAM و مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية.

الأزمة الحالية:

منذ تولّي مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية إدارة "شركة مناجم جبل عوام" في 1986، مارس خطّة ترتكز على محورين:

الأوّل مُحاولة الهجوم على مكتسبات العُمّال ومطالبتها إعادة النظر في بروتوكولات تقنن هذه المكاسب منذ الستينات والرفض المنهج للملفات المطلبية، وذلك عملا بالقاعدة المألوفة (انقص لحمارك التبن ينسى الشجر)؛

والثاني هو الشروع في مكننة وسائل الإنتاج منذ 1989، بنفس الطريقة التي طُبّق بها مشروع المكننة في منجم وانميسي بالجنوب.

وهكذا اضطرّ العمال للدخول في إضرات لمدّة ثلاثة أشهر سنة 1989 من أجل فتح الحوار مع ممثلي العمال حول الملف المطلبي، وعلى إثر بعض "التدخلات" التي أدّت إلى تحقيق أوّل شرخ في العمل النقابي للمنجميين، حيث قبل المكتب النقابي (إ.م.ش) حلّ الإضراب مُقابل تحقيق بعض بنود الملف المطلبي فقط.

بعد التقدّم في خطة مكننة وسائل الإنتاج -هذه المكننة التي لم توظّف لتطوير الإنتاج، حيث انخفض إنتاج المنجم إلى النصف فالثلث في بعض الفترات، ولم يعد معمل التصفية يستعمل كافّة طاقته الإنتاجية إلاّ أربعة أيام في الأسبوع- تمّ إدخال شريك ثالث "الشركة

المعدنية لتويسيت" لتتكلّف بإدارة الشركة بواسطة مديرها، الذي أصبح الرّئيس المدير العام لشركة مناجم جبل عوام.

وفي عهد هذا المدير دخلت الإدارة في مواجهة سافرة مع العمال، باستعمال المياومين والعمال المؤقتين لتكسير إضرابات المنجميين، وطرد المسؤولين النقابيين، ممّا أجبر العمّال سنة 1990 على الدّخول في إضراب لمدّة 75 يوما من أجل إعادة المطرودين، وتطبيق زيادة 10٪ التي أعلن عنها وزير الشغل في خطاب فاتح ماي. ولم يتوقّف الإضراب إلاّ بعد صدور قرار من مجلس حكومي بتطبيق الزيادة.

قدّرت الإدارة الخسائر الناتجة عن الإضراب المذكور بـ 600 مليون سنتيم، في حين يقدّر إجمالي الزيادة التي خيض من أجلها الإضراب (47 سنتيم في الساعة) بـ 66 مليون سنتيم في السنة.

وفي 1992 أخذت الإدارة تتحدّث عن مشكل الديون وفوائدها الطائلة، وأظهرت إهمالا مقصودا، ممّا جعل النقابة تُشرف مباشرة على الإنتاج، بينما الإدارة تتفرّج على وضعية المنجم وهي تنهار من سيّء إلى أسوأ.

لقد طرحت الإدارة على العمّال وممثليهم أن يختاروا بين حلّين، التقليص من الأجور أو تسريح عدد كبير من العمال. وقد رفض ممثلو العمّال كلا الحلين، مدافعين عن موقفهم بكون الديون التي تتذرّع بها الإدارة قد اقترضت بصفتها استثمارات من أجل تطوير الإنتاج، في حين تعمل الإدارة إلى تقليص الإنتاج! إلى أن فوجئوا في بداية 1993 بانسحاب "الشركة المعدنية لتويسيت" من شركة جبل عوام بعد أن استولت على ما يفوق 500 طنّ من الرّصاص وضمنها حوالي 8 أطنان من الفضة! وبعد هذا الإنسحاب المُفاجيء يتمّ الإعلان عن صدور حكم بالتصفية القضائية ضدّ "شركة مناجم جبل عوّام".

أثار الأزمة:

إنّ إغلاق منجم جبل عوام قد تكون له تأثيرات وخيمة ليس على العمّال فقط بل على المنطقة كلّها. إذ منذ بداية استغلال المنجم، أحدث تأثيرات كبيرة على منطقة تشمل اليوم أكثر من 100 ألف نسمة، تستفيد من المنجم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

فقبائل أيت سيدي أحمد أوحمد، رشكيكن، أيت عبد الله، أيت برسي، وأيت معي، نسجت على مرّ السنين، علاقة مع المنجم، ومداخيل عماله ومستخدميه. فمنها ينحدر أغلب العمّال... كما ترتبط حياة القرية المنجمية ثغزة ومريرت التي تبعد عنها ببضع كلمترات باستمرار المنجم، وفي إنهياره إنهيار للمنطقة كلّها.

هذا ما يجعل من معركة عمّال منجم جبل عوام الحالية معركة مصيرية ومحفوفة بالمخاطر، ومهما تكن نتائج هذه المعركة -التي أدّى تزامنها مع ماعرفته البلاد من جدبة انتخابية إلى التعتيم عليها- فإنّ الإنتخاب البطولي الذي نظمه عمال المنجم ولازالوا، سيبقى لحظة مشرقة في كفاح الطبقة العاملة المنجمية في المغرب، ونموذجا لمستوى الوعي الحاصل لدى طبقتها العاملة في هذه المرحلة من كفاحها.

أبو مزيغ
18 نونبر 1993

ملاحظات أولية

يندرج نص "تأمّلات نظرية"* في إطار اجتهاد ماركسي متميّز، يضع على عاتقه مهمّة طرح تصوّر في الشروط الملموسة للثورة المغربية في مرحلتها الراهنة، بالإرتكاز على دروس تجربة الكفاح الثوري لمنظمة إلى الأمام خلال 23 سنة من نضالها الحازم ضد النظام الملكي المخزني، وعبر تقييم عام للإنهيار الإشتراكي الشامل في الإتحاد السوفياتي سابقا.

وتبرز مأثرة النصّ الكبرى في كونه عميق المحتوى من حيث تشبّعه بروح الجدل الماركسي الذي يحاول إدراك تناقضات المجتمع والتعامل مع تعقّدها وتنوّعها واختلافها كوحدة مترابطة الأجزاء فيما بينها، ومن قلب هذه التناقضات استشفاف أفق تجاوزها بالمعنى الثوري للكلمة؛ ممّا يفسح المجال واسعا أمام فكر ماركسي متحرّر من الأفكار المثالية والطوباوية التي تحاول تعسفا إسقاط الرغبات والتمنيات على واقع شديد التعقيد وغير قابل للإختزال البسيط، وكذلك من القوالب الجاهزة والجامدة والمتكلّسة التي طبعت الفكر الماركسي العربي ردحا من الزمن.

من هنا ستكون قراءتنا أو بالإحرى مناقشتنا للنّص مرفوعة برغبة تبيان إلى أيّ مدى استطاع النّص أ ن يتوفق في طرح التّصور الملائم للثورة في المغرب.

1- وحدة : نقد - تأسيس

يتميز النص بنقده لمفاهيم ظلّت إلى الأمس القريب، تأخذ طابع اليقينية المطلق، وبتأسيسه لمفاهيم أخرى جديدة، في إطار عملية هدم وبناء بشكل مترابط وجدلي، فهو ينتقد الماركسية التي تكلّست في ثنائية " الماركسية - اللينينة" ويتمسّك بالجوهر الحي للماركسية، حيث الجدلية نقدية وثورية في نفس الآن. يُبرز تعارض التصوّر الكلاسيكي لـ " الحزب اللينيني" مع دينامية اجتماعية تقوم على تعدّد التنظيمات داخل المجتمع المدني ويدعو إلى ضرورة تأسيس أنوية ثورية. ينتقد شعاريْ "المجلس التأسيسي" و "فصل السلط" ويطرح بديلا جديدا هو مؤتمر الشعب التأسيسي باعتباره يفتح الطريق لدينامية ثورية. ينزع الغشاوة عن أسطورة "المهمة التاريخية" للبروليتاريا، فيما يعترف بحقّ كافة الطبقات والشرائح المضطهدة في المجتمع على التعبير عن تطلعاتها عبر أشكال تنظيمية متعددة ومتنوعة ومختلفة. يتخلّى عن التصور الجاهز للثورة، ويبني تصورا جديدا تصبح معه الثورة مشروعا للبحث يتخرط في إنجازه مجموع الأنوية الثورية التي تربطها علاقة انصهار بالجماهير القائمة على قواعد الحوار الديمقراطي المفتوح والواسع والإبداع الإجتماعي لهاته الجماهير. يرفظ كل حتمية تاريخية قابلة للتحديد "علميا" فيما يستند إلى الحقائق التي يمكن أن تفرزها وتطلقها دينامية نضال الطبقات والشرائح المضطهدة ومكونات المجتمع المكبوتة.

2- غموض وعدم تطابق

يحاول النص إبراز حدود التصور الكلاسيكي لـ" الحزب اللينيني" الذي يعتبره متعارضا مع دينامية تعدّد التنظيمات داخل المجتمع المدني، ومع ذلك لا يقلّل من أهميته في الصراع، بل يحتمل تطوره على صعيد الواقع "كونه بالضبط تعدديا" ممّا يعني أنه لا يقطع نهائيا مع هذا التصور. غير أن الغموض يفرض نفسه بقوّة، حينما يطرح ضرورة تأسيس أنوية ثورية التي تبدو في سياق النص مختلفة جذريا عن مفهوم "الحزب اللينيني". في هذه الحال ينبغي إزالة هذا الغموض وتوضيح الفروقات الجوهرية بين "التنظيم الثوري" ذي النهج اللينيني والأنوية الثورية.

ومن جهة أخرى ألا يمكن إعتبار أن التناقض الجوهري الذي لم تستطع منظمة إلى الأمام تجاوزه إلى حد الآن هو القائم بين كونها تنتمي تاريخيا واجتماعيا لشريحة البرجوازية الصغيرة الثورية وبين طموحها للتجذّر وسط الكادحين ودمج العناصر الطليعية فيها، على اعتبار أن هذا التناقض هو المحدّد الأساسي للتناقض المصاغ في النص ؟؟

على صعيد آخر يحدد النص بأن هدف الطور الحالي للنضال الراهن، هو إقامة ديمقراطية حقيقية التي تتحدد أكثر بالسلب: أي نهاية نظام سلطة المخزن، ويعتبرأنّ ازدهار تنظيمات عدّة داخل المجتمع المدني وإلتقائها في مرحلة يمكن أن يتبلور في مؤتمر الشعب التأسيسي المرتكز على الديمقراطية. هذا المؤتمر هو الذي سيقوم بمهمة قلب سلطة المخزن و هو في نفس الآن سيحدد طبيعة المرحلة بعد ذلك. حتى هنا يبقى مفهوم مؤتمر الشعب التأسيسي من الناحية النظرية ذا حمولة ثورية، لكنه في واقع الأمر غير مطابق لما يحدث داخل المجتمع، بمعنى أنه مشحون بالرغبات والتمنيات وأكثر طموحا مما يحتمل، خصوصا إذا علمنا أن ازدهار تنظيمات عدة في المجتمع المدني تحتاج إلى تراكمات نضالية عميقة، وهي وحدها تعلي على المناضلين الثوريين المزيد من المثابرة و الإجتهاد في سبيل بنائها وتثبيتها على أرض الواقع. كما أن إقتراح الأدوات الثورية للمرحلة برمتها تحتاج قبل إبداعها على صعيد الفكر أن تنضجها الشروط الموضوعية أولا وقبل كل شيء، وتطرح جنينها على صعيد الإبداع الإجتماعي للجماهير من ناحية أخرى.

3- خلاصة على سبيل استئناف النقاش

إذا ما تم إزالة الغموض القائم بين "الحزب اللينيني" و "الأنوية الثورية" وتوضيح ما فيه الكفاية مهام الأنوية الثورية بارتباط مع طبيعة المرحلة الراهنة، وإذا كانت هناك محاولة جادّة لإعادة التدقيق في كيفية العمل على إزدهار تنظيمات عدة داخل المجتمع المدني دون أن نسبق تطور الواقع بطرح صيغ جاهزة و سابقة عن كل تجربة ملموسة وربطنا هذا بذاك في أفق البحث والتأسيس لمشروع ثوري قابل للحياة وذي مصداقية، يكون النص قد وضع يده على مكمن الخلل وسار بشكل ثابت على سكة بناء تصور ملائم للثورة في المغرب، وتفادي مستقبلا شبح إستبداد مختفي وراء لباس ثوري.

سعد عزيز

4 نوفمبر 1993

(*) مقال لأبراهام السرفاتي صدر في العدد 7 من المجلة شتنبر 1993

مساهمة في مناقشة مقال «تأملات نظرية»

ملاحظة أوّلية

أرى أنّ نصّ «تأمّلات نظرية» -المنشور بمجلّة إلى الأمام في عددها 7، شتنبر 1993- مُصاغ بكثافة شديدة، يستعصي معها استيعابه من خلال قراءة أو قراءتين. بل إنّه يحتمل في بعض فقراته تأويلات عدّة، ممّا يجعل من عملية نقاشه غير سهلة.

ومع ذلك سأجازف بالدّخول في مناقشة بعض الأفكار الواردة فيه، مع الإعتذار مسبقا للرّفيق أبراهام السرفاتي إنْ ألحقت عن غير قصد بعض الأضرار أو التشويهات بأفكاره.

*

* *

بادئ ذي بدء، أسجل بكل تقدير جرأة الرفيق وإقدامه على طرح أفكار جديدة تهم بالأساس أدوات التغيير فيما يخص المجتمع المغربي.

وفي رأيي تكمن أهمية الطرح بغض النظر عن جميع الإختلافات التي يمكن أن تكون معه، في كونه وضع موضع تساؤل، بل وتجاوز مسألة ظلت حتـى يومنا هذا وبالأخص لدى الثوريين المغاربة والعرب تمثل طابوها ولا تقبل أي جدال حولها اللهم في كيفية تجسيدها على أرض الواقع، أي مسألة بناء حزب الطبقة العاملة أو الحزب الشيوعي.

ومن خلال قراءة النص يظهر أن الهاجس المتحكم فيه، هو هاجس تفادي إقامة استبداد جديد متجلبب بجلباب الثورية مكان الإستبداد المخزني الجاثم حاليا كالكابوس على صدر الشعب المغربي، وذلك بإعطاء كل السلط للتعبيرات المختلفة للمجتمع المغربي.

وينطلق المقال من تقييم متضمّن لتجربة منظمة إلى الأمام وتجارب البناء الإشتراكي المنهارة في أوروبا الشرقية بالخصوص، ليخلص إلى التخلّي عن بناء الحزب بمفهومه اللينيني لكوْن ذلك سيؤدي لا محالة إلى الإستبداد الغير مرغوب فيه، ويطرح كبديل له قيام أنوية ثورية... موجّها بالأساس أسلحة النقد إلى إقامة الحزب الوحيد تحت مبرر "المهمّة التاريخية للطبقة العاملة".

إنني أتفق مع الرفيق فيما يخص مسألة التعددية التنظيمية، والدفاع عن مشروعيتها، وأعتبر أنه ليس بإمكان أية قوة سياسية مهما كانت درجة تمثيليتها إدعاء وحدانيتها فيما يخص تمثيل المجتمع نظرا لتعقده وتنوعه وتضارب المصالح بين طبقاته وفئاته. لكن ما أود التسطير عليه هو أن **الطبقة العاملة والكادحين عموما سيكون دورهم أساسيا وحاسما في التغيير في هذا** البلد، نظرا لمواقعهم في الإنتاج ووزنهم العددي وأوضاعهم الإجتماعية الجد متدهورة وأصناف الإستغلال الذين يعانون منها. ولا أغفل هنا دور الفئات والطبقات الشعبية الأخرى. بل إن إمكانية مساهمة فئات من البرجوازية وارد نظرا للهيمنة والإستفراد بالسلطة من طرف الفئات الإحتكارية من البرجوازية الكمبرادورية.

كما أنّي متفق على تعدد التعبيرات السياسية والإجتماعية للطبقة العاملة والكادحين إن هي توفرت، لكن ما ينبغي تفاديه ما أمكن هو اختلاق التعددية وسطهم في حالة التوصل إلى تشكل مُعبّر وحيد عن مصالحهم تتوفر فيه شروط الديمقراطية، وذالك تحت حجة عدم إمكانية تواجد معبر سياسي وحيد عن طبقة أو فئة إجتماعية. وإني أثير هذه المسألة رغبة في تفادي الإنقسامات التنظيمية وتشتت القوى التي أظهرت التجارب في مناطق عديدة أنها تضعف القوى الثورية وتخدم في نهاية المسار مصالح العدو الطبقي.

بتركيز جديد إني متفق مع تنوع وتعدد التعبيرات السياسية والإجتماعية للطبقة العاملة والكادحين إن هي تشكلت استجابة لضرورة موضوعية وفي خضم الصراعي الطبقي، لكني لا أعتبر ذلك شرطا ضروريا.

بالنسبة لمفهوم الحزب، ساد بصفة عامة خلال العقود التي تلت ثورة أكتوبر 1917 نموذج في التنظيم يشبه من حيث البنيات الحزب الشيوعي السوفياتي السابق، وتعتبر هذه المسألة في رأيي شاذة و متنافية مع روح الماركسية. إذ المسألة في حد ذاتها مجال للإبداع والتنوع وتحقيق التراكمات و تبادل الخبرات. و هذا لا يعني أنه لم تبتدع أشكال في التنظيم مخالفة هنا و هناك*، لكن ما ساد عموما هو ما سبق ذكره.

أتفق مع فكرة إيجاد صيغ للتنظيم ملائمة للشروط المغربية وتأخذ بعين الإعتبار الواقع الخاص لبلادنا، كالخصوصيات الإقليمية مثلا. أي أن ينتظم المناضلون الذين يتبنون الخط السياسي والإيديولوجي لتنظيم ما، على شكل أنوية متعددة لها استقلاليتها النسبية وتتوفر على تصورات للعمل مختلفة تتلائم مع الواقع الملموس لكل منها، وأيضا تتفاعل تلك الأنوية فيما بينها لرسم خط التنظيم وتطويره عموما. أي بتركيز شديد، أتبنى فكرة تعدد الأنوية لكن داخل التنظيم الواحد، ولا أتفق مع الإستقلالية التامّة للأنوية لأن ذلك سيفتح الباب أمام التسيّب التنظيمي وربما الزعامية المفروض محاربتها من طرف التنظيم. كل هذا مع الإحتفاظ طبعا للثوريين الآخرين وكل من يتبنى إيديولوجية الكادحين بحقه في التنظيم حسب ما يراه ملائما... وهذا لا يعدم فكرة توحيد جهود الثوريين المغاربة للإطاحة بالنظام وفق صيغ جبهوية أو غيرها كما هو حال مشروع جبهة تحرير الشعب المقترح على الثوريين من طرف منظمة إلى الأمام المغربية.

إن الرفيق ينطلق فيما يخص مسألة الحزب من تجارب الإنهيار التي عرفتها الأنظمة المسماة اشتراكية في أوروبا الشرقية، والأدوار المخزية التي قامت بها الأحزاب الشيوعية هناك فيما يخص الإستبداد والبيروقراطية والتفرد بالسلطة.

إن الدراسة النقدية لتلك التجارب مسألة في غاية الأهمية لمعرفة الأسباب التي جعلت تلك الأحزاب تتحول إلى أدوات لقهر الشعوب هناك وخنقها فيما يخص جوانب متعددة من حياتها، بغية تسليط الأضواء على ذلك للإستفادة منه.

إلاّ أنّي أرى أن هناك تسرّع وتطرّف فيما يخص تقييم الرفيق لهذه المسألة، حيث انتقل من تجارب عينية ملموسة إلى تعميم يعتبر أي صيغة للحزب حتى قبل إنجاز الثورة هو مرادف للاستبداد في المستقبل.

أتّفق على وضع التساؤل فيما يخص المسألة بعض إنجازالثورة بحكم التجارب الفاشلة السابقة، لكن قبل إنجازها أسجل أن جلّ الثورات الناجحة فيما يخص الإطاحة بالأنظمة الإستبدادية قادتها أوعلى الأقل ساهمت فيها بقوة أحزاب قوية ومنظمة على أساس المركزية الدمقراطية أو تحالفات جبهوية.

إني لا أفهم جيدا كيف أن البرجوازية بمختلف أصنافها عبر دول العالم تُنظم دفاعها عن مصالحها عبر أحزاب قوية في كثير من الأحيان، ونُحرم نحن هنا الطبقة العاملة والكادحين من ذلك تحت مبرر الإستبداد في المستقبل. لا أتشبث بصفة عمياء بالحزب لكني أرى أن المبررات المطروحة لازلت غير مقنعة ولنقل غير كافية.

بخصوص قضية الأنوية، أشير أنه لم تتح لي فرصة قراءة النص الذي تبناه الرفيق، المنشور في Critique Communiste نظرا لغيابه، وهو ما سيدفعني لمناقشة الفكرة إنطلاقا من التجربة المغربية لاغير. فمن جهة منذ 23 سنة خلت، طرحت الحركة الماركسية اللينينية على عاتقها بناء الحزب المستقبل للطبقة العاملة، لكنها لحد الساعة لم تستطع إنجاز هذه المهمة، بل إنها لم تستطع التوفر حتى على منظمة قوية نسبيا، والمهمة المطروحة أنيا على هذه الحركة هو البحث المعمق عن الأسباب الكامنة وراء عدم إنجاز هذه المهمة. أو على الأقل الإجابة عن سؤال لماذا لايحصل التقدم من الناحية التنظيمية.

إن طرح مسألة الأنوية بشكلها الوارد في النص أعتبره شكل من القفز على هذه المهمة، ونوع من تكريس الأمر الواقع والذي هو على كل حال غير مرضي بالتمام. فاختزال عدم التقدم بالنسبة لمنظمة إلى الأمام مثلا في التناقض بين الفهم اللينيني للتنظيم وتبني أطروحة بناء أداوت الدفاع الذاتي الجماهيرية أعتبره غير مقنع، لكون هذا الطرح حديث العهد بالنسبة للمنظمة وفي الآن تطوير إيجابي لخطها، فهو لا ينفذ إلى عمق المشكل -المطروح الإسهام الجماعي في تلمسه- والذي هو مشكل قديم في رأيي يعتبر إستقطاب مناظلين ثوريين معزولين جماهيريا وذوي خبرة نضالية محدودة جداً أحد العوائق إلى جانب عوائق متعددة ساهمت وتساهم في تعثر المنظمة فيما يخص إنجاز مهامها.

من جهة أخرى، لايمكن للمرء إلاّ أن يصفق لأية مبادرة لمناضلين مجربين لبناء أنوية ثورية، لكن المراهنة على هذه المسألة يعتبر نوع من المجازفة و تهرب من المسؤولية خاصة وأنه لم تسجل خلال الـ23 سنة الماضية تجارب من هذا النوع أي أن غياب مبادرة المناضلين في هذا المجال واضحة، وهكذا على المنظمة أن تعتمد قبل أي شيء آخر على قواها الذاتية لبناء أنوية وبصفة عامة لهيكلة نفسها قويا، خاصة وأنها تتوفر على تجربة ورصيد نضاليين مساعدين على إنجاز مهام من هذا النوع أكثر من غيرها. وهذا لايعني بالنسبة لها التوقف عن دعوة المناضلين الثوريين المقتدرين الى القيام بمبادرات من هذا النوع، وطرح مسألة التغيير على أنها تهم كل الثوريين فيما يخص مساعدة الشعب على إنجازها.

بالنسبة لما طُرح حول "حول مؤتمر الشعب التأسيسي" أعتبره طرحا متقدما بالمقارنة مع شعار "المجلس التأسيسي" الذي يكتنفه الغموض ويحمل في أحشائه بعض إمكانية الإحتواء من طرف النظام المخزني وحتى في حالة انتخابه عبر الإقتراع العمومي النزيه فإنه يحمل إمكانية أن يتمخض عنه دستور رجعي المضمون. لكن مع ذلك فهو يمثل في الشروط الحالية نقطة التقاء مع قوى وهيئات أخرى، و من هنا أرى لامانع من توضيح النواقص والمخاطر التي تحفّ به والدعوة إلى مؤتمر الشعب التأسيسي ذي السلطات والصلاحيات الواسعة دون أن يعني ذلك أننا نبحث عن التميز أو عزل أنفسنا عن الآخرين، خاصة وأن شعار المجلس التأسيسي يمثل في الظرف الراهن صيغة متقدمة فيما يخص القطع مع الدساتير الممنوحة وتتوفر على إمكانية لف قوى ديمقراطية أخرى حولها. فمجمل ما أريد قوله هو أن تبنّيها من قبلنا ليس مضراً في الشروط الحالية.

إن طرح الرفيق ينبني على تفاؤل مفرط فيما يخص المجتمع المدني، فإذا كان هناك تنامي ملحوظ في السنوات الأخيرة لأدوات الدفاع الذاتي الجماهيري، فإن العمل على هذه الواجهة لازال جنينا و يتطلب تضافر مجهودات جبّارة وبالخصوص إتجاه الجماهير الكادحة والمضطهدة بصفة عامة. فالعمل في البادية منعدم، وفي الأحياء الشعبية للمدن ضعيف جدا. و يظلّ نشاط أغلب الإطارات الجماهيرية محصورا وسط النخبة.

أتّفق تماما مع محاربة أي شكل من أشكال الهيمنة داخل الإطارات الديموقراطية و الجماهيرية سواء كان ذلك تحت مبررات إديولوجية أو سياسية أو غيرها. وأن الروح التي ينبغي العمل بها هي "أن لا مصلحة للثوريين إلا مصلحة الجماهير" وأن مبادئ الإقناع والإقتناع والتعامل الديمقراطي إلى أقصى مداه مع الجماهير والتفاني في خدمة مصالحها لتعتبر المدرسة الأولى التي سيتربى فيها الثوريون بالخصوص على احترام إرادة الجماهير واختيارتها، والكفيل بالمساهمة في تفادي أي نوع من الإستبداد والديكتاتورية في المستقبل، الذي يحمل المناضلون دون وعي بُذُوره في الأصل من خلال التعالي والنزوع نحو الوصاية على الجماهير وإدعاء إمتلاك الحقيقة والتواجد لتخليص الجماهير...

إنّ تكفُّل التنظيمات الثورية بمحاربة هذه الظواهر السلبية لدى مناضليها مطروح الآن وليس غدا.

سعدون الأبيض
أكتوبر 1993

(*) أشير بالمناسبة إلى غياب دراسة الثوريين المغاربة لتجربة المقاومة وجيش التحرير في الخمسينات، التي أعتبرها إبداعا جماهيريا هامّا.

كذلك الشأن بالنسبة لتجارب مقاومة الغزو الإستعماري لبلادنا من بداية القرن حتّى منتصف الثلاثينات.

مساهمة

من أجل إطلاق دينامية النقاش حول

إتفاق « غزة أريحا أوّلا »

لقد عرفت القضية الفلسطينية انعطافا كبيرا بتوقيع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية "اتفاق غزة أريحا أولا" والإعتراف المتبادل بينها وبين إسرائيل. ولقد خلف هذا الإتفاق ردود فعل ومواقف مختلفة، وأحيانا متعارضة داخل م.ت.ف والشعب الفلسطيني، بل امتدت إلى كل القوى والتنظيمات الديمقراطية والتقدمية في العالم العربي. ولم تسلم من هذا الإختلاف والتعارض القوى السياسية المغربية بما فيها منظمتنا نظرا لما تشكله القضية الفلسطينية من أهمية باعتبارها قضية وطنية، في تفكيرنا ونشاطنا السياسي وبرامجنا. لهذا ارتأينا أن يكون هذا التحول الذي تعرفه القضية بداية إطلاق دينامية للنقاش السياسي حول الإتفاق، ومن خلاله القضية الفلسطينية لبلورة موقف حول الإتفاق. وفي هذا الإطار نقدّم هنا خلاصة نقاش دار وسط جزء من المنظمة بالداخل تمخض عنه مواقف مختلفة يمكن أن نحددها فيما يلي:

1- موقف الأغلبية

من إسرائيل الكبرى جغرافياوعسكريا إلى إسرائيل الكبرى إقتصاديا

يعتبر هذا الرأي أن اتفاق "غزة وأريحا أولا" والإعتراف المتبادل يأتي في ظروف دولية وإقليمية معقدة عرفت فيه م.ت.ف تحولات كثيرة، ابتداء من الخروج من بيروت سنة 1982، مرورا بالحصار الذي ضرب على المركزية الفلسطينية بعد حرب الخليج، حيث تم دخولها خلال السنتين الفارطتين في مفاوضات علنية وسرية، قدمت من خلالها تنازلات كثيرة لصالح الكيان الصهيوني، توّجت بالإعلان عن الإتفاق السابق الذكر. كما يدخل هذا الإتفاق في سياق إعادة ترتيب العالم في إطار النظام الدولي الجديد، تحتل فيه إسرائيل المركز، والدول العربية المحيط، تحولت معه استراتيجية الكيان الصهيوني من مشروع إسرائيل الكبرى جغرافيا وعسكريا إلى إسرائيل الكبرى إقتصاديا، حيث ستفتح أمامها سوق من 200 مليون شخص. ويرى هذا الرأي، أن مبادىء الإتفاق لا تعكس مطامح الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وبحرية، وكذا حقه في الإستقلال وبناء دولته المستقلة، ويرتكز هذا الرأي في صياغة موقفه على الأسس التالية:

١- إن الإتفاق أنجز بطريقة لا ديمقراطية، وبعيدا عن أجهزة م.ت.ف الشرعية، وفي غيبة فصائل م.ت.ف، وبدون أية استشارة شعبية بواسطة الإستفتاء تمكن الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره بحرية الشيء الذي أدى إلى إنقسامات خطيرة في صفوف الشعب، و م.ت.ف وفصائلها.

٢- إن الإتفاق هو مجرد حكم إداري جد محدود لا يجسد مطامح الشعب الفلسطيني في تقريره لمصيره وبناد دولته المستقلة، وحقه في العودة، مع التخلي عن القدس، وجزء من الضفة الغربية، وعدم إيقاف بناء المستوطنات.

٣- إن الإتفاق ألزم م.ت.ف بالتخلي عن كل الأساليب النضالية، وذلك بإيقاف الإنتفاضة، والتخلي عن الكفاح المسلح والنضال السلمي، والإكتفاء فقط بالمفاوضات السلمية كأسلوب وحيد.

٤- إن الإتفاق لا يمكن أن يعطي سوى كيان فلسطيني غير مستقل مرتبط إقتصاديا وسياسيا بإسرائيل في إطار تبعية شاملة، لا يتمكن من خلالها الشعب الفلسطيني ممارسة سيادته الكاملة على كافة ترابه.

٥- إن الإتفاق يحمل في طياته بوادر اقتتال فلسطيني-فلسطيني، خاصة مع الدور الموكول للشرطة الفلسطينية.

٦- الإتفاق يزيح الحاجز النفسي عن الرجعيات العربية للتطبيع مع الكيان الصهيوني، ولا أدل على ذلك من زيارة رابين وبيريز للمغرب والتي مرت بدون ضجيج الإدانة أو الإنتقاد.

٧- الإتفاق يجرد م.ت.ف من أوراق الضغط الهامة مما يجعلها في موقف ضعيف مستقبلا يصعب معه، بل يستحيل معه تحقيق تنازلات فيما يخص النقط العالقة (المستوطنات-القدس-اللاجئين...)

٨- الإتفاق لا يشير إلى وقف المستوطنات، ولا إلى الدولة الفلسطينية المستقلة.

2- مواقف الأقلية:

تتضمن ثلاث آراء وهي كالتالي:

الرّأي الأوّل:

يعتبر هذا الرأي أن الإتفاق تم إنجازه بشكل لا ديمقراطي داخل منظمة التحرير الفلسطينية، ومختلف مكونات الشعب الفلسطيني. وأنه ليس من الضروري أن نتخذ موقفا في الوقت الحالي لاعتبارات يمكن أن نحددها في محددين:

* المحدد الأول:

إن مبادىء الإتفاق مصاغة بشكل يجعله حمال أوجه، حيث يمكن أن يستخلص منه الموقفين معا (التأييد والرفض)، وبالتالي فإن الغموض الذي يكتنف هذا الإتفاق، يمكن معه إرجاء إصدار موقف، إلى حين تتبين أبعاده الفعلية في الواقع الملموس لأن الساحة الفلسطينية هي المحك الحقيقي للإتفاق، ويضيف هذا الرأي أنه مهما يقال عن الإتفاق، فإن الشعب الفلسطيني بممثليه لهم أحقية استمرار كفاحهم من أجل تحقيق أهداف م.ت.ف.

* المحدد الثاني:

إن غياب تحليل عميق للإتفاق في شروطه الإقليمية والدولية، يجعل من أي موقف منه غير مقنع، ولذا يجب للتموقف من الإتفاق أن يرتبط بموقف استراتيجي للوضع الدولي والعربي والذاتي الفلسطيني كما أنه ليس من الضروري التأكيد على أن الموقف سلبي، أو إيجابي، بل يجب إبراز التشبث بالدولة الفلسطينية وكل أساليب الكفاح المنصوص عليها في المواثيق التي أقرتها م.ت.ف وفي نفس الوقت التأكيد على مناهضة التطبيع. كما أن موقفنا يجب أن يصاغ بشكل غير قطعي، يحتمل ما قد تفرزه الساحة الفلسطينية من تطورات في هذا الإتجاه أو ذاك مما قد يضعها في موقع غير مريح.

الرّأي الثاني:

يميز هذا الموقف بين شكل الإتفاق ومضمونه حيث يؤكد على عدم تطابقهما. وأنّه ليس بالضرورة إذا كان الشكل خاطئا أن يكون المضمون كذلك. فإذا كان اتخاذ القرار لإنجاز الإتفاق لا ديمقراطيا وهذا لا يعني أن مضمون الإتفاق سلبي، ويؤكد هذا الرأي إلى أن الإتفاق محكوم بالشروط العامة والخاصة التي جاء فيها:

– إنتهاء نظام الثنائية واستحواذ الإمبريالية على قيادة العالم مع ما لهذا الوضع من مآسي (الصومال–البوسنة–فلسطين..) تفتت النظام العربي الرسمي بعد حرب الخليج 2. الضعف الفضيع للقوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية في العالم العربي، محاصرة م.ت.ف ماليا والضغط عليها سياسيا من كل الجهات، الوضعية الخاصة للإنتفاضة الفلسطينية (نضوب الدعم، تراجع جماهيريتها..). كل هذه العوامل وغيرها تفرض على القيادة الفلسطينية ضرورة التكيّف مع الأوضاع العالمية والمحلية والجهوية حفاظا على شعلة الثورة الفلسطينية. ومن هنا يكون الإتفاق مندرجا في إطار عملية سياسية جريئة لـ م.ت.ف من شأنها لو تظافرت معها عوامل أخرى أن تؤدي إلى تحقيق الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني.

فالإتفاق بقدر ما يحمل جوانب سلبية، يحمل كذلك جوانب إيجابية. فالإتفاق مفتوح على كل الإحتمالات التي تبقى خاضعة لموازين القوى في المستقبل. فبإمكان الإتفاق أن يؤدي إلى بناء الدولة الفلسطينية، وقد يؤدي إلى العكس. ومهمتنا الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني و م.ت.ف لتجسيد ماهو إيجابي على أرض الواقع قصد خلق أمر واقع جديد يستحيل التراجع عليه بعد السنوات القادمة وسننحرف على مهمتنا ودورنا إذا نحن قمنا بنقد هذه العملية السياسية.

ويعتبر هذا الرّأي بأنّ الإتفاق يبقى إيجابيا في اتجاهه العام بالنسبة للفلسطينيين حيث يوقف الطابع التوسعي للصهيونية ويوقف المستوطنات ويشكل إطارا لإقامة دولة فلسطينية رغم محدوديتها، لكنها تبقى مكسبا بفضل تضحيات مريرة.

من المطروح وضع برنامج المرحلة القادمة حتى تصبح هذه السلطة كاملة على التراب الفلسطيني الذي لا يقف عند حدود أراضي 67، ويمكنها في السنوات القليلة القادمة (5 سنوات) أن تشمل مجموع الضفة والقطاع والقدس، بالإضافة إلى أنه من شأن الإتفاق أن يضع الإيديولوجية الصهيونية في موقع حرج ويمكن محاصرتها على صعيد الرأي العام الغربي لنزع أحد دعائم إسرائيل.

وتنتظر المعارضة اليسارية أو اليسار المعارض الفلسطيني مسؤولية ودورا كبيرين في اتجاه إنجاز هذه المهام، بل وعليه أن يلتقط ما هو إيجابي في الإتفاق للإستفادة منه على مستوى تعزيز سلطة الشعب الفلسطيني وتطوير نضاله.

ورغم أن هذا الرأي يقف عند إيجابية العملية السياسية الأخيرة التي من بين مكاسبها الأساسية الإعتراف بـ م.ت.ف كممثل للشعب الفلسطيني، وبالنظر للساحة السياسية العربية والمغربية الموزعة بين مؤيد ومعارض، ومترقب فإنه يعتبر بأنّه سيكون من الخطأ الكبير أن نؤيد الإتفاق أو ننتقده. ففي الشروط الحالية يجب مواصلة دينامية النقاش حول هذه القضية بتفاعل مع تطورات الواقع ومعطيات الصراع والإتفاق، والإنخراط في النقاش على مستوى الساحة السياسية المغربية ومن خلال مجلّتنا.

فكما شكلت القضية الفلسطينية شخصيتنا السياسية الفردية والجماعية فيمكنها أن تؤثر الآن سلبيا على هذه الشخصية إذا لم نتعامل بحكمة، وفي المقابل وحتى لا نحشر أنفسنا في هذا الواقع الفلسطيني المعقد ونحاصر أنفسنا بموقف سيكون لا محالة غير مسنود جماهيريا، فإن الموقف السديد حاليا يجب أن يؤكد على:

– م.ت.ف ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني

– مساندة الكفاح العادل للشعب الفلسطيني

– مناهضة التطبيع بين المغرب وإسرائيل (الذي لا يستمد مشروعيته من إتفاق غزة أريحا أولا بل من طبيعة الخيانة للنظام المغربي والتي عبر عنها في عدة مناسبات.)

الرّأي الثالث:

يؤكد على ضرورة اتخاذ موقف من الإتفاق يكون مبنيا على تحليل عميق للوضع الذاتي للثورة الفلسطينية بارتباط مع التحولات التي يشهدها العالم.

ويعتبر أن الإقتصار على رفض الإتفاق بناء فقط على نقد بنوده يظل ناقصا ما لم يضع حسبانه الشروط العصيبة التي تمر منها الثورة الفلسطينية في شروط مختلة لصالح إسرائيل المدعومة من طرف الإمبريالية العالمية والمستفيدة من تواطؤ الأنظمة العربية الخيانية والضعف الشديد للقوى الديمقراطية العربية، يظل ناقصا ما لم يضع في حسبانه الأزمة المالية الخانقة التي تعيشها م.ت.ف بفعل الحصار المضروب عليها من طرف الأنظمة العربية، وبفعل الإنخفاض الشديد لعائدات الفلسطينيين في المهجر، وتأثير ذلك على استمرارية وشعلة الإنتفاضة في المستقبل القريب يظل ناقصا أيضا، إذا لم ير حقيقة التفوق العسكري الإستراتيجي لإسرائيل في المنطقة ومدى تأثير ذلك على الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني.

كما أن المراهنة على أن الإتفاق سيفضي إلى الدولة الفلسطينية دون الأخذ بعين الإعتبار الشرخ العمودي الذي خلفه الإتفاق في صفوف الشعب الفلسطيني وفصائله وخطر الإقتتال الفلسطيني– الفلسطيني ودون الأخذ بعين الإعتبار التناورية للإدارة الصهيونية، هو رهان مغامر.

إن طرح السؤال مع أو ضد الإتفاق سيظل ناقصا ما لم يُحلنا إلى أسئلة أعمق وأشمل تنير لنا الطريق لاتخاذ موقف سديد ومشرّف، وهذا يتطلب منا إطلاق دينامية النقاش.

أكتوبر 1993

بعد اتفاق أوسلو...
أي مصير للشرق الأوسط ؟

من مفارقات اتفاقات أوسلو أن جميع أولئك الذين لم يتوقفوا لحظة واحدة عن دعم القضية الفلسطينية وكانوا في نصرتها باستمرار وعبّروا عن تحفظاتهم تجاه المسيرة التي انطلقت في مدريد(1) أصيبوا بما يشبه المفاجأة عند الإطلاع على نص هذه الإتفاقات التي بدت لهم وكأنها تكرس وضعية لا تقبل الرجعة، وإني لواحد من هؤلاء.

لقد تحدثت في مقال لي بتاريخ 4 سبتمبر صدر بعد ذالك بأيام بجريدة "Rouge" عن المفاجأة وقلت إنها في نظري تكمن في مدى التنازلات الإسرائيلية وحدّدت ما هو رئيسي من تلك التنازلات في نفس المقال الذي يُحلل أيضا الأسباب الكامنة وراء مثل هذا التراجع.
أما بخصوص هذه التنازلات الفلسطينية، فقد تطرقت لها هي كذلك في نفس المناسبة وقلت عنها أنها جاءت في سياق منطق تنازلات منظمة التحرير الفلسطينية منذ مجلسها الوطني المنعقد بالجزائر في شهر نوفمبر 1988.
ولا بد من التذكير هنا أن منظمتيْ اليسار الفلسطيني، الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين المعارضتين اليوم لاتفاقات أوسلو، كانتا قد صوتتا ضد المقررات النهائية للمجلس وعبّرتا في نفس الوقت عن عدم معارضتهما لوضع تلك المقررات موضع التنفيذ.

والحقيقة أنّ الأمر اليوم -وقد أصبحت هاته المقرّرات موضع التنفيذ- يقتضي ولا جدال مواجهة الصعوبات التي تكتنف إنجاز استراتيجية ثورية، ولكن يقتضي كذلك إعادة النظر على أرض الواقع في الأساطير المؤسسة للقومية العربية، تلك الأساطير التي تجاوزها الزمن فعلا بعد حرب الخليج، وسأعود للموضوع. غير أنه في إمكاننا ومن واجبنا أن نتساءل أيضا عن التراجعات المتتالية التي جعلت منظمة التحرير الفلسطينية تتخلى عن الموقف الذي كانت قد اتخذته بخصوص الدولة الديمقراطية الفلسطينية من شهر يناير 1969 وعن رفضها دون هوادة للقرار 244 الصادر عن مجلس الأمن وأدّت بها إلى مقررات نوفمبر 1988.

لقد سبق لصلاح جابر أن تلمّسَ بدقة مواقع تنازلات منظمة التحرير الفلسطينية التي تمت على شكل مسيرة من الخطوات إلى الوراء(2). إن تحليله هذا يظل قويا في صوابه، غير أن عليه أن يشمل كذالك ما وصلت إليه منظمة التحرير من ضعف ناتج عن الخيانات المتتالية للانظمة العربية سواء منها الأنظمة الرجعية والكمبرادورية وتلك الأنظمة المسماة التقدمية التي يبرز من بينها نظام حافظ الأسد وما وجّهه من طعنات إلى ظهر المقاومة الفلسطينية كلما كانت اللحظة حاسمة، طيلة السنوات الثلاثة والعشرين الأخيرة(3).

بيد أن الوضعية التي أدت إليها إتفاقات أوسلو هي وضعية لا تقبل الرجعة فعلا وإفشالها لن يعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبلها، بل سيؤدي إفشالها إلى الدمار مما قد يسعى إليه أشد المتعصبين الصهاينة تطرفا لدى شعورهم بزعزعة أسطورة "إسرائيل الكبرى" الموقوفة على "الشعب اليهودي" وحده، ومما قد يسعى إليه أيضا إنتحاريو أشد تيارات القومية العربية والتيارات الإسلامية تطرفا لدى شعورهم بزعزعة أسطورة رمي اليهود في عرض البحر، التي لم تفتأ تتحكم في أعماق أعماقهم، ومما قد تسعى إليه كذلك مع هؤلاء المتطرفين أو في ورائهم الأنظمة العربية التي لا تجد مشروعية لدكتاتوريتها إلا من خلال هذه الأسطورة.

إن المطلوب منا كثوريين هو البحث عن كيفية للعمل، انطلاقا من الثغرة التي فتحتها إتفاقات أوسلو لتغليب كفّة مصير ممكن يأتي بالتقدم والحرية للمنطقة وبالدرجة الأولى للشعب الفلسطيني وللسكان الإسرائيليين على كفّة المصير الممكن الآخر المؤدي إلى تثبيت أركان دولة إسرائيل كدولة صهيونية تشكل قاعدة للإمبريالية الأمريكية في المنطقة معوضة هيمنتها العسكرية التي تجاوزها الزمن بهيمنة إقتصادية تمتد على ربوع الشرق الأوسط بأسره.

إن مفتاح مثل هذه الإستراتيجية يظلّ هو العمل المشترك بين الشعب الفلسطيني وبين التقدميين الإسرائيليين كي تؤدي إتفاقات أوسلو إلى سلم حقيقي وقابل للدوام في الشرق الأوسط. ولا بد لهذا العمل المشترك أن يكون مدعوما أكثر بكثير مما مضى من الرأي العام العالمي الواعي بمثل هذه الضرورة.

وبهذا الصدد يمكن نعت الأهداف المباشرة بأنها "ديمقراطية" ومتعلقة بحقوق الأفراد كأشخاص آدميين، ومن تلك الأهداف التسريح الفوري لكل المعتقلين السياسيين الفلسطينيين وتحقيق عودة جميع الذين تشردوا عن وطنهم منذ العام 1967 ومساندة الشعب الفلسطيني ضد محاولات السلطة الإسرائيلية تجاوز وخرق روح الإتفاقات بما تعودت عليه من غطرسة وصلف صهيونيين.
ويضاف إلى هذه الأهداف كل الأهداف الأخرى التي تعطي "السلطة الوطنية الفلسطينية" – على حد تعبير ياسر عرفات – التي ستمتدّ على غزة وأريحا، حدا أدنى من صلاحيات القانون الدولي، ونذكر منها حق المرور المباشر إلى أريحا بواسطة جسر اللبني، وصلاحية التوصل مباشرة بالمساعدات الدولية الموجهة إلى هاتين

المنطقتين ألخ... ولا بد كذلك للمجلس الفلسطيني المنصوص على تكوينه في الإتفاقات لإدارة الإستقلال الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة (وإن كنا لا نعرف كيف سيتمفصل هذا المجلس مع السلطة الوطنية الفلسطينية) أن يتوفر بدوره على صلاحية التوصل بالمساعدة الدولية الموجهة للفلسطينيين.

أما عن ما هو أبعد من هذه المطالب الأولية المباشرة، فإنه لمن الواضح أن المعركة الحاسمة للثلاث إلى الخمس سنوات القادمة ستدور حول أهداف الشعب الفلسطيني كما تقررت في الجزائر في شهر نوفمبر 1988، وهذه المعركة وحدها مع الصرامة التي ينبغي أن تُدار بها، هي التي ستعطي فرصة تجميع كافة قوى منظمة التحرير الفلسطينية بما فيها اليسار الموجود اليوم في حالة تمرد، كما ستعطيها فرصة إلحاق الحركة الإسلامية بصفوفها.

إن أهداف الشعب الفلسطيني التي لا تقبل التفويت هي إقامة الدولة الفلسطينية الكاملة السيادة على مجموع الأراضي المحتلة منذ 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وحق العودة للاجئين الذين تشردوا عن ديارهم من العام 1948.

وهنا ينبغي التحذير، فليكن واضحا للجميع أن لا مجال لإحلال السلام في المنطقة إلا بتحقيق هذين الهدفين.

وستكون المعركة من أجل تحقيق هذين الهدفين بداية فعلية لإضعاف كفة المصير الإمبريالي والإستعماري الجديد لاتفاقات أوسلو وستعتز قوى المصير التقدمي في المنطقة وفي العالم، والعنصران الرئيسيان الذان بدونهما يستحيل تغليب كفة المصير التقدمي هما:

1- الشعب الفلسطيني شريطة أن يحافظ على تماسكه وتكاثفه في وضع كفاح من أجل التحرر الوطني.

2- مجال العمل الذي فتحته اتفاقات أوسلو في وجه التقدميين الإسرائيليين مع الأخذ بعين الإعتبار جانب الضعف في المجتمع الإسرائيلي من حيث بنيته الصهيونية كتشكيلة إستعمارية كولونيالية (4) وشريطة أن يتمكن هؤلاء التقدميون الإسرائيليون من الإعتماد وأكثر بكثير مما فعلوه لحد الآن على نضال الشعب الفلسطيني الآخذ في التقارب. وسيكون هذا التقارب حينئذ حاسما في كسب القسم الوافر من الرأي العام العالمي ومن ثم إفشال المشروع الصهيوني الإمبريالي في إسرائيل/ فلسطين للسيطرة على الشرق الأوسط بوسائل جديدة.

وإليكم توضيح ماأقول:

1- سيظل كفاح الشعب الفلسطيني ولأمد طويل يمتد حتى لما بعد قيام الدولة الفلسطينية في الأراضي المحتلة سنة 1967 كفاحا من أجل التحرر الوطني. والبرجوازية الكبرى الفلسطينية سواء أكانت في فلسطين أو تلك التي تكونت في المنفى تطمح لأن تتوفر في أسرع وقت ممكن على دولة تتيح لها أن تلعب دورا مماثلا للبرجوازيات العربية في تعفصلها مع النظام الرأسمالي العالمي. إن اتفاقيات أوسلو تفتح لهذه البرجوازية باب القيام بهذا الدور، بل تعطيها حتى إمكانية القيام بدور المحرك في التنمية الرأسمالية للشرق الأوسط باعتمادها على الرأسمالية الإسرائيلية وبالتحاقها بهذه الأخيرة في الإعتماد على الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية.

فعندما يقول ياسر عرفات أن مصير غزة سيكون هو سنغفورة أو الصومال تبعا للمساعدات الدولية التي ستقدم لها أو ستحرم منها، فهو لا يدرك ولا شك أن الشركات الكبرى لتصدير البضائع المصنعة في سنغفورة مرتبطة بهذه الشركات المتعددة الجنسية. غير أنه في حالة ما إذا لم ترفض البرجوازية الفلسطينية مثل هذا الدور فإنه لن يكون هو الدور المخصص لها من طرف الرأسمالية الإسرائيلية. فلقد أدلى ضُولُوتمان، وهو خير من يمثل هذه الرأسمالية، بتصريح يوم 16 فبراير الأخير أثناء لقاء مع رجال الأعمال الفلسطينيين قال فيه: *إن نموذج العلاقات بين الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية هو نموذج منطقة التبادل الحر بين الولايات المتحدة والمكسيك*، وفلسطين في النموذج هي مكسيك إسرائيل(5).

إن البرجوازية الفلسطينية مستعدة ولا شك للإرتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية بمثل هذه العلاقة أو، إن استعملنا تعبيرا آخر لياسر عرفات، أن تصبح هي تنّين (dragon) المنطقة، ولكنها على يقين من أنه لا يمكنها أن تلعب هذا الدور إلا إذا كان مساويا على الأقل لدور الرأسمالية الإسرائيلية وليس مجرد دور التابع له.

والشركات الفرنسية التي تُجري حساباتها منذ الآن لوضع مشروع مد خطوط القطار العالي السرعة T.G.V ترى أن هذه الخطوط ستنطلق لتشمل الشرق الأوسط في مجموعه من غزة لا من تل أبيب. فلا يمكن والحالة هذه أن نقول عن البرجوازية الفلسطينية أنها "كمبرادورية" في علاقتها بالرأسمالية الإسرائيلية حتى ولو كانت تطمح لأن تصبح "الوكيل المتصرف" الرأسمالية العالمية في المنطقة. فالبرجوازية الفلسطينية لا زالت "وطنية" في علاقاتها بالهيمنة الإسرائيلية.

أما عن الطبقات الوسطى الفلسطينية فإن أمرها أكثر وضوحا وجلاء. وفي الغالب من الأحيان تنسى التحاليلُ الهادفة إلى اكتشاف وضع استعماري جديد للدولة الفلسطينية، أنّ الشعبَ الفلسطيني هو الوحيد في المنطقة وفي العالم الثالث، ما عدا كوريا الجنوبية، الذي يتوفر على مستوى من النمو الثقافي والتكنولوجي يجعله قريبا من مستوى الشعوب المتقدمة المسماة شعوب الشمال، ويؤهله إلى مصاف الإسرائيليين، مما يدفع إطاراته لرفض مرتبة أدنى من مرتبتهم، بل مما يؤهل تلك الإطارات بالعكس إلى الطموح، ضمن تقسيم العمل الدولي، إلى رتبة تساوي على الأقل رتبة إطارات سنغافورة إن لم نقل كوريا الجنوبية.

ولا ننسى في الأخير الطبقات الكادحة الفلسطينية وما لها من رصيد وتجربة من التسيير الذاتي سواء في معسكرات المنفى أو على الخصوص داخل الإنتفاضة في الأراضي المحتلة سنة 1967. أفلا يكون من دور القوى الثورية الفلسطينية، وعلى غرار تعاليم لينين سنة 1905 وتعاليم ماو تسي تونغ في الثورة الصينية، أن تستهدف في هذه المعركة احتواء الطبقات الكادحة التي تُهيّؤها التجربة الجديدة لذلك، شريطة مقدرة تلك القوى على استراتيجية سديدةوملائمة؟

إن إستراتيجية كهذه لتقتضي بالضرورة دمج عنصر لم يسبق له بتاتا أن عرف طريقه إلى الواقع العملي وهو عنصر التمفصل مع إستراتيجية القوى الإسرائيلية الثورية في كفاحها من أجل دولة إسرائيلية لا صهيونية. وإننا لنجد تلخيصا لمفتاح مثل هذا التمفصل عند ميشيل فارشافسكي(6) عندما يدعو إلى "ضرورة نهج السُبل المؤدية إلى التساكن والتعايش عوض الدعوة بدافع الشذوذ والهوس إلى التمايز والإنفصال الإثني".

وإذا استثنينا الجبهة الديمقراطية من حيث

نواياها بهذا الخصوص، فإن الواقع يثبت أن اليسار الفلسطيني لم يسبق له أن خطا ولو خطوة واحدة في نهج هذا السبيل، بل إن الجهة التي أقدمت على هذه الخطوة كانت هي منظمة "فتح" في برنامجها ذي السبع نقط الصادر في فاتح يناير 1969. ولابد لنا هنا من توجيه التحية إلى أبو إياد صاحب الفكرة والمدافع عنها. أما اليسار الفلسطيني فنظرا لميلاده في حضن حركة القوميين العرب، فإنه لازال لم يتمكن بعد من الإنسلاخ بالقدر الكافي عن أصوله، أضف إلى ذلك تمسكه باستمرار العلاقات مع النظام السوري.

إن اليسار الفلسطيني اليوم في مفترق الطرق. ورغم نقائصه تلك، فإنه لعب دورا أساسيا على الصعيد العربي في الحفاظ على ماركسية متجذرة في واقعنا اليومي، والثورة في جنوب اليمن بمكتسباتها التي لا زالت قائمة لهي شاهد حي على ذلك. وعلى هذا اليسار اليوم أن يحمل عبء هذا الحفاظ على الماركسية في الثورة الفلسطينية نفسها عوض التشبث بالبقايا المتداعية للقومية العربية (7).

2- أما عن مهام التقدميين الإسرائيليين فإن الضرورة تقتضي منهم النهوض بها بالخارج بإلحاح لا يقل عن الإلحاح المطروح على اليسار الفلسطيني. وهي مهام تلتقي مع الشعب الفلسطيني سواء في كفاحه من أجل المهام المباشرة، وفي الكفاح من أجل تحقيق مهامه الوطنية. والمهمة الأصعب والأشق ستكون هي العمل من أجل قبول الحق في العودة للاجئين الفلسطينيين منذ العام 1948.

لقد نشرت جريدة ليبيراسيون الفرنسية غداة احتفال واشنطن مقالا للكاتب الإسرائيلي عاموس عوز المنسوب إلى "اليسار" قال فيه بالحرف *"لا تعودوا إلى إزعاجنا بذكر حقكم في العودة"*.

فالصهيونية بما فيها جناحها "اليساري" لاتستطيع قبول مثل هذا الحق لأن قبوله سيؤدي إلى إعادة النظر في كل ما قامت به من أعمال إجرامية سنة 1948. ولكن هل من المستحيل تحقيق مثل هذا الهدف داخل الإسرائيليين؟ إن ذلك ليس بالمؤكد.

إن الأمر راجع أولا وقبل كل شيء، كما قال مؤخرا أحد خيرة العارفين بشؤون الشرق الأوسط وبإسرائيل، إلى أن "القيم" المؤسِّسة للصهيونية قد تقننت لدى الأجيال الجديدة. وقد يفضل عدد من الإسرائيليين سلما عادلا يتماشى مع قيمهم الحقيقية، على الدفاع على جرائم 1948 التي قام مؤرخون إسرائليون بتسليط الأضواء عليها في كتب صدرت لهم مؤخرا. يضاف إلى ذلك أنه لا مبرر يحمل اليهود الشرقيين في حالة إحساس بالمسؤولية عن إعتداء مارس-أبريل 1948 الذي طرد الفلسطينيين من أرضهم.

أما المهاجرون الجدد من اليهود والروس الذين توجهوا إلى إسرائيل لأنه لم يكن أمامهم خيار آخر، فإنهم يشعرون أنهم أبعد عن أن يكونوا معنيين بهذا الماضي.

لكن هذه المعركة ستفضي بمنطقها الخاص الكامن فيها إلى تصفية الصبغة الصهيونية من دولة إسرائيل وإلى إبطال "شريعة العودة إلى أرض الميعاد" التي شرعنت هذه الدولة لتكون "دولة يهودية" وعنصرية.

إن المصالح الموضوعية لليهود الشرقيين توجد على نحو يقربها ليلاقيها مع تصفية الصهيونية من دولة إسرائيل. وبهذه التصفية قد تفقد طائفة البرجوازية اليهودية الأوربية-الأمريكية الرابطة التي تضمن لها الهيمنة في إسرائيل وتبعية هذه الدولة عن طريق "اللوبي اليهودي" الأمريكي أيباك AIPAC لمصالح واستراتيجية الإمبريالية الأمريكية.

أما اليهود الروس، فقد تعطيهم هذه التصفية فرصة التجذيف نحو أجواء العالم الغربي حيث محط أحلامهم وآمالهم.

وبما أن تصفية الصهيونية هي بمثابة فصل المولود عن أمه بقطع الصرة الذي يجعل إسرائيل تابعة لأمريكا، فإنها قد تخدم أيضا مصالح الرأسمالية الإسرائيلية ومن الطبقات الوسطى التي يمكن أن ترى في إتفاقية السلام إمكانية للتطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي إلى جانب الفلسطينيين وليس ضدهم.

ولننظر إلى التحولات الجارية حاليا في إفريقيا الجنوبية داخل السكان البيض الذين ظلوا متمسكين للأمس القريب بالميز العنصري، فلا غرابة أن تكون حركة المؤتمر الوطني الإفريقي (A.N.C) التي عبرت باستمرار عن أعلى مستويات النضج السياسي، قد فكرت في أن يكون للسكان البيض الأفريكانر منطقة ترابية لهم ضمن دولة فيديرالية بإفريقيا الجنوبية فالنفوس لا تستعيد الثقة في لحظة من الزمن بعد أن يكون الحذر قد تحكم فيها أحقابا طوالا. لكن المهم هو أن تشمل الجميع عزيمة إصلاح ما خلفه الماضي من ظلم، وعزيمة إعداد ما يقتضيه التواجد والعيش معا من لوازم.

إن استراتيجية التحالفات لدى الشعب الفلسطيني ولدى التقدميين الإسرائيليين لبلوغ تلك الأهداف تعتمد في المقام الأول على التحالف مع شعوب أوربا الغربية. لأنه وإن كانت الشعوب العربية متمسكة في أعماقها بالقضية الفلسطينية فإنها غير قادرة في المرحلة الراهنة على التأثير الوازن والفعال في الصراع القائم بسبب ما تُثقلها به الأنظمة القائمة من قيود وعراقيل وكذا بسبب التخلف السياسي لمنظماتها اللهم إلا بعض الإستثناءات.

وفي المقابل، فإن الحلف مع الشعوب الأوربية يمكن أن يعطي ثماره في وقت أسرع، نظرا لما لهذه الشعوب من نضج ونظرا للمصالح الموضوعية للرأسمالية الأوربية. فإذا ما تكونت مجموعة إقتصادية إسرائيلية فلسطينية واحتلت مكانها خارج الوصاية الأمريكية وأخذت تلعب دور المحرك الرئيسي في تنمية المنطقة فسيكون في ذلك الربح كل الربح لتلك الرأسمالية الأوربية. وفي هذا المضمار فإن المهة التي تستعصي عن كل تحديد ستكون هي مهمة العمل داخل الجاليات اليهودية لهذه البلدان من أجل تفهيمها هذه الأهداف بما في ذلك إزالة الصبغة الصهيونية عن دولة إسرائيل خدمة لليهودية ذاتها كديانة وكحساسية ولصالح اليهود الإسرائيليين كذلك. على أن تصفية الصبغة الصهيونية ليست منافية لقيام موطن حي لليهودية في الأراضي المقدسة، بل العكس هو الصحيح. ولقد دعا إلى هذه الفكرة إحاد حاخام كبديل عن الصهيونية التي كان يرى خطورتها منذ البداية.

ما هي النتائج التي سيجنيها الشرق الأوسط لما تنجح هذه الكفاحات ؟

بتحقيق هذه الأهداف سيجني الشرق الأوسط نتائج هامة جدا لا يسعفني الظرف هنا إلا برسم بعض معالمها الرئيسية.

فعلى الصعيد السياسي، سيؤدي تكوين الدولة الفلسطينية على أساس ميثاق الجزائر إلى قيام أول دولة ديمقراطية عصرية في المنطقة. وحتى ولو كنا نعلم أن قيام دولة ما لا يحقق أبدا كل أحلام مؤسسيها، فإننا يجب أن لا

ننسى أن ميثاق الجزائر هو ثمرة عشرة السنين من كفاح الشعب الفلسطيني. أضف إلى ذلك أن هذا الشعب قد تمكن وهو بدون دولة من تنظيم مجتمعه المدني تنظيما متقدما جدا بينما في العالم الثالث كان بناء الدولة دائما سابقا للتنظيم المستقل ذاتيا للمجتمع المدني مع ينتج عن هذا السبق من صعوبات جمة.

أما عن التأثير السياسي لدولة كهذه في شرق أوسط لا زال قروسطيا، فإنه لا مجال للشك في أن هذه الدولة ستكون عاملا هاما للتغيير في المنطقة.

وعلى الصعيد الإقتصادي، إذا ما اجتمعت الشروط التي تطرقنا إليها أعلاه، ستعرف المجموعة الإقتصادية الإسرائيلية تطورا رأسماليا عصريا هاما له دينامية مستقلة إستقلالا نسبيا اتجاه الأقطاب الرأسمالية، بل قد يحقق سريعا في ميدان التكنولوجيا العالية قطبا له دينامية الخاصة. ومن حيث أن هذه المجموعة الإقتصادية ستكون وجهتها السلام والإنتاج المدني، فستمكنها المساهمة في إعادة توجيه جذري للإقتصاد الجهوي في بلدان الهلال الخصيب وحوض وادي النيل إضافة إلى اليمن، وفي ذلك تعرية لمدى تأخر البنيات الإقطاعية التي لا زالت ناشبة أظافرها في بلدان البترول بالشاطىء العربي للخليج.
أما عن تجاوز الرأسمالية فإنها مهمة لازال علينا نحن الثوريين أن نتعلمها مع العلم أنها ليست قاصرة على هذه المنطقة وحدها.

وأخيرا على الصعيد الثقافي، إن التطور هنا سيكون أكثر تعقيدا منه في الأصعدة السابقة.
إن الشعب الفلسطيني شديد التمسك بجذورهالعربية ولا يُخشى عليه من الإنسلاخ عن شخصيته. وهو أكثر قدرة من شعوب عربية أخرى على الجمع بين العروبة ومسايرة العصر ودمجهما بلقاح مخصب واحد. ولدى تعرفنا على الإنجازات التي حققتها جامعة بير الزيت الفلسطينية في ظروف الإحتلال البالغة الشدة والقساوة فإننا سنرى منذ الآن مدى الإزدهار المنتظر تحقيقه في المستقبل خصوصا وأن الإستقلال الذاتي يجري تطبيقه فعلا على هذا الصعيد.
وسيمكن لهذا التطور الثقافي أن يلعب دور قطب تتدرب الثقافة الإسرائيلية على منواله. إذ ما هي اليوم هذه الثقافة الإسرائيلية في شكلها المهيمن الطاغي؟
أليست سوى انعكاس بئيس للنماذج الجاهزة لمجتمع الإستهلاك الغربي؟
إن تحرير اليهود الإسرائيليين من قبضة البنية الكهنوتية–العسكرية للدولة الصهيونية سيفتح الطريق أمام اليهود الإشكيناز للعودة إلي المنابع الحية للثقافة اليهودية بأوربا بما فيها من شيتل ومن مفكرين يهود العصر التنوير، وسيتيح لليهودية الشرقية أن تعيد بناء الإنسجام والتظافر الخصب الذي أعطى في الماضي بمعية المسلمين والمسيحيين بهاء الأندلس وجلاله.
لقد قالت ماري كلير منديس فرانس غداة احتفال واشنطن: "نحن أبناء عمومة".
ولقد قال ياسر عرفات عشية انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر: "نحن أبناء العمومة"
فعندما تتحرر أرض فلسطين المقدسة من الصهيونية فإنها ستعود للسير في طريقها الذي شقته منذ آلاف السنين، وما من شك في أنه طريق سيعود بخير على المنطقة بإسرها.

أبراهام السرفاتي
باريس 10 اكتوبر1993

هوامش

(1) : للتمييز بين مفاوضات أوسلو ومسيرة مدريد يمكن الرّجوع لمقال بول–ماري دولاكورس "واشنطن والمعطاة الجديدة" المنشور ب"لوموند ديبلوماتك" لشهر أكتوبر 1993.

(2) أنظر مقال صلاح جابر "إلى أين تسير منظمة التحرير الفلسطينية" المنشور بالفرنسية في مجلّة "أمبركور" عددي 280 و 281.

(3) يجد القارىء مختصرا وجيزا لهذه الخيانات في مقال إيريك رولو "كيف أدّت الإنشقاقات والمزايادات إلى إضعاف العالم العربي" المنشور في لوموند ديبلوماتيك لشهر أكتوبر 1993.

(4) أنظر ما كتبته بعنوان "الإثنيات وصراع الطبقات في التشكيلة الكولونيالية الإسرائيلية" في الكتاب الذي صدر لي بالفرنسية بعنوان "كتابات السجن عن فلسطين" – دار النشر أركانطير، باريز 1992.

(5) أنظر أشير دافيدي "الإستراتيجية الإقتصادية الإسرائيلية للإستقلال الفلسطيني" بالإنجليزية من ميدلت إيست روبورت رقم 184 شتنبر/أكتوبر 1993.

(6) ميشيل فارسافكي: "إتفاق ذو إشكال" بالفرنسية في جريدة "روج" رقم 1555 بتاريخ 9 شتنبر 1993.

(7) أو "التطرف القومي" كما سمّته سنة 1985 الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. ومن أجل تحليل إجمالي، أنظر كتاب "القومية العربية" الصادر مؤخرا بالفرنسية من تأليف أوليفيي كاري، باريس 1993. وأضيف من جهتي أنّ نقد القومية العربية كنظرية مثالية للأمة العربية لا يعني نفي الدينامية القومية العربية بل يقتضي تجذير هذه الدينامية من واقع الأمم العربية أو العربية–الأمازيغية كما هو الحال في المغرب، تجذيرا تقوم به الطبقات الكادحة في كفاحها للتخلّص من الوصاية الإمبريالية ومن استبداد الحكام المحليين وغيرهم من الديكتاتوريين.

أنظر كمثال على ذلك في حالة المغرب، بحثي "حول تشكّل الأمّة العربية" الصادر في مؤلّف "في سجون الملك..." دار النشر مسيدور، باريز 1992.

هذا المنبر مفتوح للنقاش لِنُساهم فيه من أجل تطوير فكرنا وممارستنا

خريف الشهداء
فصل الألوان الجميلة

سقطوا كاوراق الشجر في هذا الفصل ذي الألوان الجميلة. تسقط اوراق الشجر لتُهيأ إستقبال الرّبيع. ترجع إلى تربتها، إلى امّها الأرض لتخصبها، لتُغذّيها. فتتفتّح الزهرات، واوراق شجر جديدة معلنة بداية فصل جديد، ربيع بالوانه المتنوعة.

نسيم مغربنا الرّبيعي ذو الألوان المتنوعة يداعبنا، مغرب خال من الوحوش، عفوا ايتها الوحوش، اريد ان اقول المخلوقات اللاّبشرية. حتّى الوحوش لا تصطاد إلاّ ما تحتاج إليه ولا تتجاوز ابدا حاجياتها.

شهداؤنا لم يختاروا الشهادة، كانوا يعشقون الحياة إلى حدّ عبادة... كلّ ما هو حيّ ...

إلاّ اعداء الحياة...

وكانت ولا زالت تُهمتُهم هي عبادة الحياة والأحياء... وعصيان المخلوقات اللاّبشرية...

والحديث عن الشهداء لا ينسينا رفاقنا المحرومين من الحياة مؤقتا، رفاقنا المعتقلين...

نقول لكم بكلّ بساطة نحبّكم، كم نحبّكم! من كان يقول بان الأبناء قد يلِدون امّهاتهم! امّهات تعشق الحياة إلى حدّ الجنون، تقف المخلوقات البشرية امامها مذعورة، صغيرة رغم اجسامها الغظة التي لا شكل لها ولا ظلّ لها من فرط امتصاصها لنور الشمس.

امهاتكم امّهاتنا، امّهات كل محرومي شعبنا، ونموذج لكلّ النساء الحرات، اللّواتي يعصرن الشمس كلّ يوم من اجسادهنّ المنهوكة ليضيئوا اعين الأطفال الرّبيعية.

الف قبلة وقبلة...

ولتُطرد تلك المخلوقات مصاصة الشمس، حتّى تعمّ الأشعة كلّ الزهرات ذات الألوان الجميلة والمتنوّعة.

في الذكرى الثامنة لإستشهاد امين التهامي

ايها الشهيد لك منا العهد
ولك تراتيل الكادحين
الشهيد وضمة في دنيا الأطياف
صبوة في مواسيم الجفاف
قطرة ندى في السنين العجاف

شهيدنا البطل "امين":
ها قد اعلنت لنا الأخبار عن رحيلك المبكّر عنا..
حتى الشفاع سكننا الذهول وانغرزت فينا الصدمة..
وعند مفترق القلب تفجرت الشهادة ينبوع عشق زلال
تناثرت حباته شظايا بلورية لتكسو
وجه هذا الوطن الدامي القسمات..
كيف يمتد من أعماق الحقب هذا الحقد الطبقي الأعمى؟
كل المواسيم أحقاد.. والخفافيش ترتع في مرح الغلع الدائم
لقد فجروا كل حقدهم الطبقي علينا واعلنوا الإفلاس!
وكنت تفتح صدرك العشرين للرصاص دوما وتهتف:
"هذه روحي تتشمم همساتها في مواطن السكينة"
ويتفجر فيك القلب شلالا هادرا يجرف كل مخلفات العهود البائدة

ويعلن العشق السرمدي الكائن في احشاء الجرح:
"في هذا الزمن الدموي كلنا مطلوبون جماعات أو اشتاتا
في هذا الزمن الدموي كلنا مطلوبون احياء او اموانا"

شهيدنا البطل "امين":
ايها المدمن في حب الكادحين..
ايها العابق بشذى عرقهم وتعبهم..
لما غيبتك عنا خنافيش الليل.. كان الموت يختال متألقا في احشاء "الدرب"..
لحظتها كان الوطن يباع بالمزاد العلني في بورصات الغرب..
وكان السؤال المزموم على الشفاه يكبر ويكبر:
من يشتري برميل بارود قابل للإنفجار؟!!
ايها الصبر في نورق احلام وتطلعات هذا الشعب العظيم..

ايها القابع في أحداق كل الرفاق..
ايها المنتصب الآن في ذاكرة الوطن وفي كل الرفاق:
انتزعك الموت منا دون سابق إعلان او إنذار
انت الذي تحب الحياة كما هي في عفقها الطبيعي
كنت على موعد مع الشهادة
وكانت السماء تحتضن سحابها البيضاء لأ تمتد إليها في الأخرى أيادي القتل والموت...
وكانت "مارية" تقاسمك المحنة والقيد وسعة السوط فصار الوطن في غسق ذلك الليل كما الشهادة لون واحد..
والدمع المتكلس في المآقي والحزن طعم واحد..
وكانت "مارية" تعلم ان بين القيد ونسيم الحرية شبر واحد..
ولما تمدد الجرح بامتداد الوطن..
كان "امين" يساق إلى الموت عمدا...
يحمل زاده، وجراحه، وينطلق عبر فلوات الشهادة مخترقا كل الحواجز ليلتحق بالقافلة..

شهيدنا البطل "امين":
ايها الراحل عنا بدون وداع.. ايها المتحفي صهوة العز والأنفة..
تتهادى البراعم الآن، على إيقاع نبضاتك
تبوح الأرض بعشقها على لحن همساتك
تنثر "مارية" حبات حزنها على صدرية بسماتك
ونحن -المقبورون- في هذه القلعة الإسمنتية منذ أعوام

ننقش حروف إسمك، الآن، في سماء الوطن، وعلى جذع الأشجار
نرسم صورتك على وجه الأقمار..
نتنسم عبير انفاسك مع رطوبة الجدار..
نسافر مع طيفك عبر امتداد الأسوار..
فانت ما خذلتك الريح يوما

ux qui croient toujours en un entuel partage réel du pouvoir, uvent toujours rêver car le roi st pas et ne sera jamais disposé âcher du lest. Lui vivant, il voit mal installer dans son royaume un tre pôle de pouvoir. Il faut que le alais demeure la source de tout ivilège.

emander au roi, après 33 ans de ouvoir absolu, de lâcher du lest 'est qu'illusion et erreur de actique qui fait prendre apparence des choses pour la éalité.

l faut lire l'article de Mohammed Basri, intitulé "Les rendez-vous manqués de l'histoire", paru dans le MONDE DIPLOMATIQUE du mois d'octobre pour se rendre compte de l'entêtement du roi et son rejet à toute conception rationnelle du pouvoir. Je cite Mohammed Basri pour l'exemple: "... Quand le roi m'avait envoyé son émissaire, l'actuel ministre Driss Basri, celui-ci m'affirma qu'il n'était qu'un simple exécutant et que seul le roi décidait. Ce même ministre avait rajouté: j'ai enfermé ma mémoire et j'ai donné la clé à sa Majesté... le pouvoir n'est toujours pas disposé à lâcher du lest. Il renforcé, ces derniers semaines, les ministres afin qu'ils le relaient au sein de l'administration. Les ministres, issus des partis politiques, serviront de simples alibis vis-vis de l'étranger. De plus, il est certain que dans le nouveau gouvernement, le roi contrôlera les ministres-ministres clés comme l'intérieur, la diplomatie et la défense. Leurs affaires seront traités en dehors du conseil des ministres..."

N'est-il pas venu le temps pour rendre au Maroc sa dignité?

Seule la lutte démocratique, comme parti intégrante du processus révolutionnaire, permettra, dans un premier temps, d'arracher une percée démocratique, qui permettra à sa tour et dans un deuxième temps, de préparer la phase supérieur à savoir la destruction totale de la monarchie et l'instauration d'une République Démocratique et populaire fondée sur le pouvoir des Conseils Populaires.

M. A.
Novembre 1993

ABONNEZ-VOUS A LA REVUE ILA AL AMAM

إشتركوا في مجلّتكم إلى الأمام

مجلّة إلى الإمام
فكرية سياسية
Il Al Amam
revue politique et de réflexions

Nom & Prénom : .....
Rue : .....
Code postal : .....
Ville : .....
Pays : .....

Abonnement normal 120 FF / de soutien 200 FF pour 6 numéros

Revue *Il Al Amam* BP257 - 93511 Montreuil Cedex France
Compte-Chèque Postal CCP n° 13.025 17 K Paris

مجلّة إلى الإمام
فكرية سياسية
Il Al Amam
revue politique et de réflexions

Nom & Prénom : .....
Rue : .....
Code postal : .....
Ville : .....
Pays : .....

pour 6 numéros
normal 120 FF / de soutien 200 FF

Revue *Il Al Amam* BP 257 - 93511
Montreuil cedex France
CCP n° 13.025 17 K Paris

SUR L'ILLUSION DU SOCIALISME PAR LA MONARCHIE

Quel compromis est-il possible avec un pouvoir qui monopolise tous les pouvoirs? Avec un roi qui pille les ressources économiques du pays, qui étale son luxe méprisant, construit ses p. 'ais, fête ses fêtes au bord des bidonvilles parmi les plus misérables du Tiers-Monde?

Tant de souffrances quotidiennes, tant de vies détruites, tant de familles déstructurées, tant d'humiliation et de désespoir!

N'est-il pas venu le temps de tirer les leçons des rendez-vous manqués de l'histoire? N'est-il pas temps de ne plus croire aux promesses royales fondées sur le mensonge et la malignité?

Certes, le débat actuel, au milieu des progressistes marocains, est centré sur l'exigence d'un changement constitutionnel profond qui permet la démocratisation du pouvoir et l'instauration de l'Etat de Droit. Mais ce débat ne date pas d'aujourd'hui, il trouve ses origines dans l'action du Mouvement National dés le lendemain de l'indépendance du pays.

On rappelle des déclarations des leaders progressistes du Mouvement National, à savoir l'instauration des institutions démocratiques, afin de limiter le pouvoir de l'institution royale et affirmer la souveraineté du peuple.

Ces déclarations sont restées sans suite et sont toujours à l'ordre du jour malgré toutes les expériences constitutionnelles que le Maroc a connu depuis 1956: L'Assemblé Nationale Consultative Marocaine proposée par Mohamed V, toutes les constitutions imposées par Hassan II (1962,1970,1972,1992).

Toutes ces manoeuvres royales n'ont pas changé la nature du régime makhzenien, au contraire, elles visent toujours à renforcer le pouvoir royal absolutiste et moyenâgeux.

Dans toutes les constitutions imposées par Hassan II, le roi est sacrée et sa personne est inviolable, il s'est approprié des titres tel " le commandeur des croyants" qui font de lui ce qu'il est aux yeux du petit peuple marocain.

Ces titres ou plutôt ces signes extérieurs de la compétence remplacent la véritable compétence et ses qualité. Le roi peut être sanguinaire, méchant, bourreau de Tazmamaret... c'est-à-dire privé totalement de la compétence qui lui permettrait d'être une autorité, mais il détient pourtant toute l'autorité. Même le roi est nu, le petit peuple croit qu'il porte de magnifiques vêtements.

Le fait que le petit peuple marocain prend les titres, appropriés par le roi, pour des réelles qualités de la compétence est quelque chose qui ne va pas tout à fait de soi. Le roi qui détient ces symboles de l'autorité et qui, par conséquent, en bénéficie, doit endormir la pensée réaliste c'est-à-dire critique du peuple-sujet et doit lui faire croire en la fiction

Mieux encore, le roi met à profit son titre de "commandeur des croyants" pour donner parfois une interprétation des textes religieux conformes aux intérêts du régime monarchique qui s'appuie essentiellement sur la contrainte physique, autrement dit la répression: "Dieu a placé le roi sui le trône pour sauvegarder la monarchie. Pour cette sauvegarde, le rite malékite prévoit qu'il ne faut ne faut pas hésiter, le faut, à faire périr le tiers de la population aux néfastes idées, pour préserver les deux tiers de la population saine"(cf.A.A.N., p. 253)

Donc le roi est prêt à massacrer dix millions de marocains s'il s'aperçoit que son trône est menacé ou le principe de la monarchie en cause.

Accumulant le pouvoir économique, la primauté religieuse, l'autorité administrative et judiciaire, le roi manoeuvre avec énergie pour davantage le champ d'action de la société politique en se servant de l'appareil sécuritaire du régime afin de réprimer dans le sang tout ce qui peut présenter une menace ou un danger pour le système politique imposé au peuple marocain depuis, le début de son règne.

Dans l'esprit de Hassan II, la constitutionalisation de la monarchie ne peut en aucune manière s'analyser comme un remise du pouvoir aux mains d'une assemblée élue au suffrage universel, et si le langage constitutionnel est emprunté au constitutionaliser européen, les notions, elles, sont typiquement makhzeniennes.

celui-ci annihilé, le besoin des travailleurs clandestins s'épuisera de lui-même.

Pour mener à bien ce processus de maîtrise de la rotation d'une population, les gouvernements successifs ont besoin d'un minimum de "consensus" sur la question. En particulier ils ont besoin d'un accord sur le fond avec les force syndicales françaises et d'un "silence" ou d'une "neutralité" des forces associatives issues de l'immigration. Pour se faire est mis en place un dispositif idéologique tendant à reposer les questions de l'immigration régulière et celles des "clandestins". La précarisation de ces dérniers est représentée comme une nécessité pour "intégrer" les premiers. L'idée que l'avenir des populations issues de l'immigration est liée à la séparation du "bon grain de l'ivraie", des bons et des mauvais immigrés, est de plus en plus développée (ce qui est "normal") mais aussi de plus en plus reprise par des secteurs de l'immigration et par le monde associatif (ce qui est plus scandaleux). Le mouvement associatif issu de l'immigration est plus que léger sur trois axes essentiels de son identité:

- la fonction d'organisation des travailleurs clandestins eux-mêmes.
- la fonction de conscientisation des immigrés "stables" et/ou légaux sur la communauté de destin" avec les clandestins.
- la fonction d'interpellation des forces syndicales démocratiques françaises quant à leur analyse et leurs pratiques sur cette question.

A un autre niveau, le mouvement associatif issu de l'immigration a à se questionner sur la prise en charge d'une partie du combat sur les dimensions anti-impérialistes: luttes pour l'abolition de la dette, soutien aux luttes démocratiques dans les pays d'origine, mobilisation contre les agressions (la guerre du Golf en est le dernier exemple dramatique).

Sans surestimer les possibilités et les forces, le rôle minimum nécessaire sur ces question est celui "d'empêcheur de militer en rond".

Une fonction d'interpellation permanente des forces syndicales et démocratiques françaises est plus que jamais urgente. Le rôle de "poil à gratter" n'est pas à sous-estimer. Il est de notre responsabilité. Bien entendu, les questions posées à l'immigration et celles que posent l'immigration ne se limitent à cette dimension économique. Elle touche aux sphères idéologique (besoin de bouc-émissaire), culturelle (crise de l'identité française), politique (crise du modèle de citoyenneté dominant et de la conception de la "nation"). Nous aborderons successivement ces points dans les prochains numéros.

(A suivre)

Saïd BOUAMAMA
Novembre 1993

Saïd Bouamama est socio-économiste.
Parmi ses ouvrages, on peut citer:

"Vers une nouvelle citoyenneté, Crise de la pensée laïque"
Ed. la boîte de pandore , Lille 1991

Co-auteur avec A. Cordeiro et M. Roux de :
"La citoyenneté dans tous ses états" *Ed. CIEMI - La Découverte , Paris 1991.*

VIOLATIONS des DROITS DE L'HOMME AU MAROC

Nouvelle condamnation par le Parlement européen

Pour la 16ème fois, le Parlement européen vient de condamner les violations des droits de l'Homme au Maroc.

Sur proposition commune des groupes Coalition des gauches, les Verts et le Parti des socialistes européens, le Parlement européen a adopté jeudi 18 novembre 1993 à Strasbourg, une résolution sur les violations des droits de l'Homme au Maroc, par 124 voix contre 72.

Après avoir : "condamné les conditions de détention, la torture et les disparitions", cette résolution demande notamment "la libération immédiate de MM Khiar ahmed, Rouissi abdelhak, El Manouzi Houcine et Ouazzane".

Elle "demande également le rétablissement du droit de visite directe pour les détenus politique de la prison de Fès.

Elle "demande au gouvernement marocain de faire toute la vérité sur le sort des disparus (...) de mettre un terme à l'emprisonnement politique, aux séquestrations illégales et aux restrictions des libertés fondamentales, dans le respect des conventions internationales dont il est signataire":

Elle demande, à la fin, "aux instances de l'Union Européenne et aux gouvernements des Etats membres de tout mettre en oeuvre, dans le cadre des relations politiques, économiques et commerciales, pour obliger le gouvernement marocain à libérer tous ceux qui ont été emprisonnés pour leur activité politique ou syndicale et à mettre fin aux vilations des droits de l'Homme".

L'Immigration et le combat pour une nouvelle citoyenneté

1ère partie

La disparition des "Pays de l'Est" bouleverse les équilibres mondiaux et nationaux, transforme les différents rapports de force, et modifie considérablement le contexte idéologique, politique, culturels et sociaux.

Les populations issues de l'immigration, et leurs organisations associatives et politiques ont à requestionner leurs analyses, leurs mots d'ordre et leurs pratiques. Faute de cette "analyse concrête d'une situation concrête" les associations et organisations risquent soit de se tromper de combat, soit de devenir des "généraux sans troupes", soit les deux à la fois.

-I-
L'ère du libéralisme sans entrave

Indépendamment des positions et points de vue sur les "pays de l'Est", ceux-ci ont constitué depuis la seconde guerre mondiale, une contre-tendance à la logique naturelle du capitalisme: le libéralisme sans entrave. Afin d'éviter les "effets d'attirance" du modèle soviétique, les classes dominantes des pays industrialisés ont été amené au cours des quarantes dernières années, à faire des concessions non négligeables sur les questions des droits des peuples, des revendications du monde du travail et également du droit des travailleurs immigrés. Il n'est donc pas étonnant que la disparition du "contre-poids soviétique" se traduise par une remise en cause des acquis sur ces trois fronts.

Notre regard doit donc se détacher de la période des "trentes glorieuses" qui constitue une parenthèse momentanée de la logique en oeuvre dans le mode de production capitaliste. La "normalité" dans ce système est plus le "19 siècle" que la situation des "trentes glorieuses" la situation actuelle peut être considérée comme une tradition vers le "modèle" essentiel du capitalisme Il n'est pas inutile de rappeler les aspects de cette "essence" qui concerne l'immigration:

L'immigration dans notre système n'est qu'un des aspects de la recherche d'une plus voulue absolue (allongement de la durée de travail) et d'une plus-value relative (diminution des coûts de production). D'autres modes de recherches l'accompagne: pression à la baisse sur le coût de main d'oeuvre etc... Les mêmes mécanismes sont donc en oeuvre pour affamer les pays du Sud, exploiter les classes ouvrières des pays d'origine, précariser le monde du travail dans les pays industrialisés et en particulier sa partie immigrée.

C'est à l'intérieur de ce contrôle général que peut s'analyser le problème général des "clandestin". Nous aborderons plus loin les aspects politiques et idéologiques du thème, intéressons-nous pour l'instant à la dimension économique. L'existence de travailleurs immigrés clandestins n'est pas simplement l'effet de la pauvreté dans les pays d'origine. Cette offre de "travail clandestin" ne peut se concrétiser que si elle trouve une demande. L'existence de cette demande renvoie au mécanisme de recherche d'une plus value accrue que nous avons soulignés plus haut. Contrairement aux discours publics de légitimation, il n'y a pas et il n'y aura pas de véritable lutte contre "le travail clandestin", par contre le besoin de maintenir cette partie de la population dans un statut de précarité permanente et une nécessité du système pour maintenir la compétitivité de certaines branches industrielles et agricoles. Le problème posé aux classes dominantes est le suivant: comment maintenir l'existence importante de travailleurs clandestins sous statut tout en évitant leur stabilisation durable. Le discours sécuritaire actuelle vise donc à organiser la rotation des travailleurs clandestins afin d'éviter qu'une stabilisation entraîne des luttes pour une légalisation et l'accès aux droits reconnus aux salariés. Le problème restera celui là tant que n'aura pas été totalement démantelés les acquis du monde ouvrier français. Une fois

classiques, la dynamique du mouvement démocratique radical paraît d'ores et déjà irréversible. Dans le premier cas, il pourra connaître un recul momentané le temps que les illusions se dissipent, pour en ressortir plus fort; dans le second cas, il pourra connaître plus vite un nouvel élan.

"Au terme, il faudra bien que, tôt ou tard, Hassan II se soumette ou se démette. Lorsqu'on connaît le personnage et l'appareil makhzen auquel il est lié, sa soumission paraît bien improbable."

Le Makhzen est resté "enfermé dans ses démarches policières classiques". Une Mafia de pillards et de tortionnaires ne sera jamais qu'une Mafia de pillards et de tortionnaires et un Chef de Mafia ne sera jamais qu'un Chef de Mafia, tout comme le Bourreau de Tazmamart ne sera jamais que le Bourreau de Tazmamart. Cette vérité est devenue incontournable, pour ceux qui l'avaient l'oubliée, par l'éclat du "trucage éhonté" du 17 septembre (le terme est du journal Le Monde du 6 Novembre). Et ce n'est pas l'arrogance du discours royal du 6 Novembre qui dément cette vérité. Car cette vérité ne peut être démentie.

Sous l'éclat du 17 septembre, face auquel l'effet de cette lente maturation des luttes et de la montée du courant radical prenait toute sa force, la vérité de leurs vies de militants enracinés dans les luttes du mouvement national s'est imposée à ceux qui sont, je le dis, nos frères de combat. Telle est la raison de la démission d'Abderrahman Youssefi comme celle de la Lettre Ouverte de Khalid Jamaï et de la déclaration de M'Hammed Boucetta répondant à Hassan II au nom des trois partis de l'opposition parlementaire :" Cent mille fois **NON** ! " en cette soirée du 29 Octobre où, de Rabat à la Brasserie Lipp, lieu du crime, nous commémorions tous l'enlèvement de Mehdi Ben Barka. La vérité des combats de ce siècle a d'un seul coup repris le dessus.

Saluons la bien haut, saluons la très haut. Regardez, jeunes auxquels je m'adresse, autour de nous en ces pays frères du Maghreb, et d'abord en notre --je dis "notre" car elle est en notre chair-- Algérie soeur déchirée par le drame.

Nous avons ce privilège au Maroc de pouvoir tracer une continuité de lutte sur tout ce siècle, de la "Ripublik" du Rif central dressée à l'aube du siècle contre le Makhzen et du Mouvement de 1908 pour une Constitution à la République Rifaine de 1921-26 et au Manifeste de janvier 1944 jusqu'aux luttes actuelles, en passant par tant et tant de martyrs. Telle est la force et le patrimoine précieux du mouvement démocratique marocain, plus fort aujourd'hui de la poussée et de la vigilance de la classe ouvrière et des masses laborieuses. Mais telle est aussi l'exigence que pose à tous les militants marocains un tel privilège, pour notre peuple, pour tout le Maghreb:

Sachons préserver cette continuité, sachons la préserver !

Unissons nous tous pour en finir avec la tyrannie !

Pour conclure, je citerai les tâches que déjà je rappelai en conclusion de l'éditorial du n°2, mai 1992, de cette revue:

"La clé reste la poussée des forces démocratiques, et, en leur sein, des forces radicales, leur mobilisation pour la libération immédiate et sans condition de Mohamed El Noubir El Amaoui, pour le tournant politique avec la libération de tous les détenus politiques et des disparus et le retour des exilés, la persévérance et la vigilance dans le combat pour une Constitution nouvelle effectivement démocratique élaborée par les représentants véritables du peuple et pour la construction de l'Etat de Droit et la fin de la nature makhzen de l'Etat."

La première de ces tâches a été arrachée, dans l'union et par la lutte. Passons aux autres.

Abraham SERFATY

Paris le 26 novembre 1993

(*) L'explication de cette articulation a été donnée dans le N°1 de cette revue et répétée dans le n°6.

Abonnez-vous à la revue

Ila Al amam

Soutenez la lutte du peuple marocain pour un Maroc démocratique

démocratique marocain depuis la fin des années 80. En janvier 1991, le communiqué de 13 détenus politiques du Quartier A de la Prison Centrale de Kénitra -- parmi lesquels tous les camarades de Ila Al Amam de ce quartier-- avait situé la lutte contre le pouvoir makhzen comme objectif central. En tant qu'organisation, le pas qualitatif -ce pas qui d'un seul coup articule la lutte démocratique actuelle à l'objectif révolutionnaire* ce pas a été franchi par le Communiqué du 28 février 1991, à la fin de la Guerre du Golfe contre le peuple irakien frère. Tirant les leçons tant des luttes de classes qui avaient culminé par la Grève Générale du 14 Décembre 1990, que des grandes luttes nationales de janvier-février, il situait comme objectif central des luttes actuelles **la chute du pouvoir tyrannique et traître de Hassan II**, sans nécessairement poser, dans l'étape actuelle, la question de la monarchie mais sans pour autant jamais la cautionner. Cet objectif a été repris et précisé dans le Communiqué de l'Organisation publié pour son 21° anniversaire, le 30 août 1991.

Depuis le jour de mon arrivée en exil forcé du fait de ma déportation illégale par Driss Basri, je m'en suis tenu à cette position que je n'ai cessé d'expliquer et d'analyser dès mes premières interviews comme dans **tous** mes textes ultérieurs relatifs au Maroc. Je me dispenserai de les rappeler une fois de plus.

Il s'agit d'ouvrir cette brèche de la **percée démocratique** par la lutte du peuple marocain, de l'ensemble du peuple marocain, classes moyennes incluses. L'union dans la lutte de toutes les forces nationales et démocratiques de notre peuple opposées au pouvoir Makhzen est l'une des deux clés d'une telle brèche, la seconde -mais toutes deux sont nécessaires- étant le développement de la société civile et de l'auto-organisation des masses.

Depuis mars 1992, date du lancement de la nouvelle opération politique de Hassan II, les partis politiques de l'opposition parlementaire n'ont cessé de fluctuer sous l'effet de leurs contradictions internes entre la résistance à l'opération de séduction hassanienne et le soutien à cette opération. Jusqu'au 19 septembre 1993, date de la démission de Youssefi, la tendance de soutien prônée par la droite de ces partis l'avait le plus souvent emporté. Mais entre temps, les contradictions de classe qui opposent l'ensemble du peuple marocain au pouvoir makhzen n'ont cessé de se renforcer. La société civile s'est renforcée, le mouvement démocratique radical s'est consolidé jusques au sein des partis de l'opposition parlementaire. L'impact de la déclaration de Noubir Amaoui de février 1992, " Dans une monarchie parlementaire, le Roi règne mais ne gouverne pas", et le développement dans tout le pays de Comités pour sa libération, unitaires et sous-tendus par une commune radicalité, y ont largement contribué.

Sous l'effet de cette dynamique, la vieille aspiration du mouvement national marocain, que rappelle Khalid Jamaï, à un Maroc libre et démocratique, a ressurgi.

L'intervention publique depuis cet été du Fqih Mohamed Basri sur la scène politique marocaine a précipité cette résurgence à un moment décisif.

J'avais analysé ce processus trois mois avant sa cristallisation actuelle dans un article rédigé le 25 juin pour le journal espagnol "*El Mundo*". Je me permets d'en rappeler la conclusion:

"Le mouvement démocratique marocain est traversé par deux courants: le courant radical qui prend de l'ampleur et s'organise dans le pays autour des Comités de solidarité avec Noubir Amaoui, dans les syndicats, dans la base des partis de l'opposition parlementaire, et sur leur gauche; et le courant conciliateur présent surtout dans la techno-bureaucratie et, à travers elle, dans les appareils des partis de l'opposition parlementaire, notamment l'Union Socialiste des Forces Populaires (U.S.F.P.) et le Parti de l'Istiqlal--lesquels présentent une liste commune aux élections de ce jour.

"Ce courant pense possible de modifier les choses de l'intérieur du système et espère sortir assez fort des élections d'aujourd'hui pour participer au prochain gouvernement. Hassan II a eu l'habileté de laisser ouverte cette hypothèse mais, même si le makhzen lui donne suite --car de toutes façons dans ce système, il s'agit de résultats décidés en haut lieu--, ces partis en seront les prisonniers Leur programme, marqué d'esprit technocratique, se heurtera aux réalités structurelles actuelles du Maroc que seul un changement politique structurel pourra modifier.

"Mais l'important n'est pas là. Que le makhzen ait l'habileté d'ouvrir aujourd'hui ce piège ou qu'il reste enfermé dans ses démarches policières

en finir avec la TYRANNIE

appareil "makhzen" ennemis de notre peuple depuis l'origine --nous n'oublions ni la destruction de la Zaouia de Dila, ni les Harkas Makhzen qui brûlaient nos villages, ni la collusion constante de cette dynastie avec le capitalisme européen ascendant, ni les trahisons de l'indépendance--; **nous le restons**. Nous nous sommes constitués également comme étant irréductiblement convaincus que seule une République des Conseils Populaires --dont nous avons esquissé les grandes lignes dès le début et précisé les traits dans notre Programme Révolutionnaire publié en janvier 1991-- pourra répondre aux problèmes structurels que vit notre peuple et notre pays; **nous le restons**.

Mais dans la foi --il s'agissait aussi de "foi"-- de notre élan révolutionnaire, nous nous étions également dressés contre "le réformisme", et ce dès nos thèses constitutives. Dans cette "foi", qui s'appelle "le messianisme révolutionnaire", nous pensions qu'il fallait conquérir l'espace militant au Maroc contre ce réformisme, et cela s'est traduit notamment par les luttes fratricides qui ont divisé si longtemps le mouvement étudiant et y portent encore leurs séquelles.

Certes, l'opposition parlementaire nous le rendait bien. Non seulement dans son hostilité à notre encontre, mais par ses positions de régulières reculades devant le pouvoir dès que celui-ci levait trop fort le bâton, d'autant plus que Hassan II a toujours eu l'habileté de lui tendre aussitôt une carotte, non moins régulièrement creuse !

Khalid Jamaï a le courage, encore exceptionnel chez **tous** les militants marocains, de le reconnaître:

> " *j'avoue que nous avons, en tant que citoyens et en tant que journalistes, une très grande part de responsabilité dans cette situation. Et ce parce que nous avons accepté le jeu, parce que nous avons accepté des règles qu'aucune loi ne nous imposait, parce que nous avons plié l'échine, parce que nous avons oublié que nous avons une colonne vertébrale dont la fonction première est de nous tenir droit et de lever la tête, parce que nous avons fini par ignorer que notre pays dispose d'une batterie de lois qui le défendent. Cette ignorance a été voulue et encouragée par ceux à qui elle profite.*
>
> *"Les petites concessions finissent toujours par se transformer en grandes compromissions, et les petites lâchetés et petites peurs en soumission et résignation.*
>
> *"L'abus d e pouvoir se nourrit de notre peur, de notre lâcheté et notre résignation quotidiennes."*

Que les camarades et les militants de la gauche radicale qui expriment leur scepticisme vis-à-vis des partis politiques de l'opposition parlementaire, qui ressassent constamment le passé pour justifier ce scepticisme, pèsent ces mots !

Certes, Khalid Jamaï surestime la portée des lois qui "défendent" le pays contre l'arbitraire. L'analyse de la prétendue "réforme constitutionnelle" de 1992 montrait déjà qu'elle se situait en droite ligne des Constitutions makhzéniennes de Hassan II (voir l'éditorial du n°3, septembre 1992, de cette revue). Certes, les trois partis de l'opposition parlementaire devraient prôner la lutte pour l'Assemblée Constituante souveraine plutôt que la "réforme" de la présente Constitution. Et je sais qu'en leur sein nombreux sont ceux qui le proposent.

Mais l'essentiel ne réside pas dans cette divergence, qui sera dépassée. L'essentiel, que les camarades et les militants de la gauche radicale extérieure à ces partis doivent comprendre, est la signification profonde de la démission d'Abderrahman Youssefi et de ce qu'elle a, d'un seul coup, cristallisé, précipité comme on le dit pour un précipité chimique, dans l'opposition parlementaire.

Dans l'Organisation Ila Al Amam à l'intérieur, y compris dans les prisons, nous avons vu venir ce mouvement depuis longtemps. C'était la montée du mouvement

IL AL AMAM
Revue politique et de réflexion

BP 257 - 93511 Montreuil Cedex
France
Fax. (33) 1. 48 76 45 63

Commission Paritaire n° 73737

Directeur de publication
Marie-Christine AULAS

Rédacteur en Chef
Abraham SERFATY

COMITE DE SOUTIEN

Daniel Bensaïd, Jacky Bernard, Martial Bourquin, Roland Carraz, René Dumont, Michèle Faÿ, Pierre Galand, Mohamed Harbi, Jean-Pierre Kahane

Imprimé par Rotographie
2, rue Richard-Lenoir, 93108 Montreuil

ABONNEMENTS
pour 6 numéros
Normal 120 FF
Soutien 200 FF et plus

CCP 13025 17 K Paris

SOUTENEZ

IL AL AMAM

SOUTENEZ

SON ACTION

POUR

UN MAROC

DEMOCRATIQUE

EDITORIAL

TOUS UNIS pour

Je voudrais tout d'abord prévenir le lecteur : le présent texte n'engage que son auteur; il n'engage ni l'Organisation Marocaine Ila Al 'Amam, ni l'équipe de la revue. Dès le début, cette équipe a convenu que le débat devait être libre pour que la contribution de la revue à la vie politique marocaine soit plus efficace; le présent article, à un moment particulièrement important de l'évolution des luttes au Maroc, a pour ambition de s'inscrire dans cet effort.

Je voulais commencer cet article par la démission d'Abderrahman Youssefi, démission qui marque en effet un tournant dans la vie et les luttes politiques au Maroc et sur laquelle je reviendrai. Mais voici que j'ai lu hier la Lettre Ouverte de Khalid Jamaï, Rédacteur en Chef de l'Opinion, adressée au "ministre d'Etat nommé à l'Intérieur et à l'Information". Je connaissais Khalid Jamaï, pas encore personnellement, mais pour l'avoir vu à la télévision et lu ses éditoriaux. Je savais qu'il est le digne continuateur de son père qui fut "le premier nationaliste politique arrêté"(voici 70 ans !) et fut toute sa vie un exemple pour tous les combattants de l'indépendance; j'avais pu apprécier sa valeur et sa fermeté. Pour les jeunes qui me lisent, je citerai ce passage de son texte:

"Cela fait plus de 24 ans que je suis dans l'opposition. Je n'ai ni voiture, ni maison à moi, ni compte en banque. Mais je n'ai pas varié, mes principes sont toujours les mêmes, ceux que j'ai appris auprès du Fqih Ghazi, de Bouchta Jamaï, de Bouchaïb Al Yazidi, de Mokhtar Soussi, de Hadj Omar Ben Abdeljlil, de Hachmi Filali, de Allal El Fassi, des Marocains auprès desquels j'ai appris, dans la maison paternelle sise à Derb Espagnol, rue 12, maison 9, à Derb Soltane à Casablanca, la signification profonde de ce postulat énoncé, il y a des siècles, par le Khalif Omar Ben Abdelaziz:

le pouvoir est exemple et non force"

Je m'adresse à nouveau au jeunes qui me liront. Et quand je dis "jeunes", pour moi et sans vouloir jouer au patriarche, il s'agit d'abord de tous ceux qui, depuis vingt-trois ans, ont constitué et continuent de constituer dans sa forme la plus large "le mouvement marxiste-léniniste marocain", ou s'en rapprochent, de ceux qui font que l'oeuvre folle entreprise en ce mois d'août 1970 n'aura pas été en vain.

Nous nous sommes constitués comme organisation et comme mouvement irréductiblement opposés à la tyrannie qui étouffe notre peuple et détruit notre pays depuis le début des années 60; **nous le restons**. Nous nous sommes constitués aussi comme irréductiblement opposés à cette monarchie alaouite et à son

الأمام إلى الأمام إلى الأمام

Il Al Amam

N° 8
Décembre 1993
15 FF

Algérie 15 DA - Belgique 100 FB - Espagne 300 PTA - Italie 4500 lires - Pays-Bas 5,50 Fl - RFA 5 DM - Suisse 4 FS - Tunisie 2000 M

Sommaire

TOUS UNIS
pour en finir avec
LA TYRANNIE

L'Immigration
et le combat pour
une nouvelle citoyennté

Revue Il Al Amam : BP 257 - 93511 Montreuil Cedex FRANCE
Compte Chèque postal CCP n° 13.025.17 K PARIS
Commission Paritaire n° 73737